

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار- إيزي (الجزائر)

معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في : العلوم الإقتصادية تخصص: محاسبة وجباية

إدارة المخاطر وطرق تسييرها في المؤسسات الإقتصادية

دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE

- فرع إيزي -

تحت إشراف:

إعداد الطالب: — عبد الليلة بكار

الدكتور علي مسعودي

— ناصر ناصر

نوقشت علناً أمام اللجنة المكونة من:

الصفة	المؤسسة الجامعية	الدرجة العلمية	الإسم واللقب
رئيساً	المركز الجامعي إيزي		
مشرفاً	المركز الجامعي إيزي		د- مسعودي علي
عضواً مناقشاً	المركز الجامعي إيزي		

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار- إيزي (الجزائر)

معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في: العلوم الإقتصادية تخصص: محاسبة وجباية

إدارة المخاطر وطرق التمويل في المؤسسات الإقتصادية

دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE

- فرع إيزي -

تحت إشراف:

إعداد الطالب: — عبد الليلة بكار

الدكتور علي مسعودي

— ناصر ناصر

نوقشت علناً أمام اللجنة المكونة من:

الصفة	المؤسسة الجامعية	الدرجة العلمية	الإسم واللقب
رئيساً	المركز الجامعي إيزي		
مشرفاً	المركز الجامعي إيزي		د- مسعودي علي
عضواً مناقشاً	المركز الجامعي إيزي		

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا "محمد" صلى الله عليه وسلم،

أهدي ثمرة جهدي إلى من لهما الفضل بعد الله في وصولي إلى يوم التخرج،

إذ قال فيهما الرحمان

(وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً)

إلى من زرعني على ضفاف العلم، وعلمني الصبر كي أصل... "أبي" رحمه الله.

إلى التي علمتني مبادئ الحياة وقيمتها... "أمي" بارك الله في عمرك.

إلى كل أفراد عائلتي "الإخوة والأخوات" و "أزواجهم وزوجاتهم" والكتاكيت الصغار

إلى كل الأصدقاء والزلاء الذين ساعدوني ولو بحرف، كلمة طيبة.

إلى كل من وسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

بكار

الإهداء

نشكر من كان رحمة للعالمين الذي هو مثالنا
سيدنا وحبيبنا ورسولنا الكريم الصادق الأمين محمد

صلى الله عليه وسلم وعلى آله

وصحبه الطاهرين صلاة وسلام إلى يوم الدين.

ومنه إلى أبواي وإخوتي وأصدقائي

فلقد كانوا بمثابة السند في سبيل إكمال البحث،

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندتي وهداي

بالمعلومات القيمة

أهدي لكم مذكرة تخرجي.

ناصر

شكر و عرفان

نشكر الله عز وجل الذي بتوفيق منه وبفضل منه تمكنا من إنجاز هذه

المذكرة

نتقدم بالعرفان والشكر الجزيل إلى كل أساتذتنا الذين قدموا لنا
المساعدة مهما كانت طبيعتها، وإلى كل من قدم لنا التشجيع مهما بلغت

درجته.

كما نتقدم بالشكر إلى الدكتور "مسعودي علي" على تأطيره لنا

كما نتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة.

كما نتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى كافة موظفي الوكالة الوطنية

لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE فرع إليزي

على مساعدتهم لنا لإتمام هذا العمل

ملخص البحث

إن إدارة المخاطر ما هي إلا ممارسة لعملية اختيار فعالة لعدة بدائل وطرق قصد التقليل من أثر التهديدات التي تواجه المؤسسة، سواء تعلق الأمر بمخاطر البيئة الداخلية أو الخارجية لها، وبالنظر لتزايد حدة هذه المخاطر وتنوعها، نجدها تكتسي طابعا اقتصاديا، ماليا، تنظيميا قانونيا واجتماعيا، فإذا أخذنا بعين الاعتبار وجود عوائق وقيود تحول دون تجنب كل المخاطر بشكل كامل يصبح من الضروري وضع استراتيجيات لإدارة المخاطر في المؤسسة.

لهذا جاءت هذه الدراسة من أجل بيان مختلف أنواع المخاطر المالية التي قد تواجه المؤسسات الاقتصادية والتمويلية في الجزائر، وذلك من خلال استبيان تم توزيعه على عينة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية فرع اليزي، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك العديد من المخاطر المالية التي تواجه نشاط المؤسسة موضوع العينة، في مقدمتها المخاطر المتعلقة بالسيولة، ومخاطر السوق، وصعوبة تحديد التكاليف وكذا المخاطر المتعلقة بصعوبة تحصيل الديون، ولمواجهة هذه المخاطر لجأت المؤسسات إلى سياسة المزج بين مختلف الاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر المالية.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية، الأنماط التمويلية، الهيكل المالي، إدارة المخاطر المالية، المؤسسة الاقتصادية.

Research Abstract:

Risk management is nothing but the practice of an effective selection process for several alternatives and methods in order to reduce the impact of the threats facing the organization, whether it is related to the risks of the internal or external environment, and given the increasing severity and diversity of these risks, we find that they are of an economic, financial, regulatory, legal and social nature. If we take into account the existence of obstacles and restrictions that prevent all risks from being completely avoided, it becomes necessary to develop strategies for risk management in the enterprise.

That is why this study came in order to demonstrate the various types of financial risks that may face economic and financing institutions in Algeria, through a questionnaire distributed to a sample at the level of the National Agency for Supporting Entrepreneurship, the Ilizi branch, and the results of the study indicated that there are many financial risks facing the activity The institution subject of the sample, in the forefront of which are the risks related to liquidity, market risks, the difficulty of determining costs, as well as the risks related to the difficulty of debt collection, and to face these risks, the institutions resorted to a policy of mixing various strategies for managing financial risks.

Keywords: strategy, financing patterns, financial structure, financial risk management economic institution.

الصفحة	الموضوع
V- V	إهداء
V	شكر وعرفان
V- V	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
V	قائمة الملاحق
أ- ب- ج- د	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة
3	المطلب الأول: إدارة المخاطر المالية
10	المطلب الثاني: الإطار النظري العام للتمويل
36	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
36	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
40	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
42	خلاصة
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
44	تمهيد
45	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
45	أولاً: الطرق المنهجية المتبعة:
50	ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :
52	المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها
52	أولاً: عرض ومناقشة نتائج الفرضية العامة
56	ثانياً: عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

61	ثالثاً: عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة
66	خلاصة
68	خاتمة
70	قائمة المراجع
	الملاحق

الرقم	الج-دول	الصفحة
(1-2)	توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة.	45
(2-2)	عدد العبارات في كل محور من محاور الاستبيان	47
(3-2)	الصدق البنائي لمحاور الأداة	48
(4-2)	معاملات الثبات لمحاور الأداة باستخدام طريقة الفا كرومباخ	49
(5-2)	توزيع سلم الإجابات على فقرات الإستبيان	50
(6-2)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات العمال على كل مجال من مجالات الدراسة	52
(7-2)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات العمال لفقرات المجال الأول	53
(8-2)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات العمال لفقرات المجال الثاني	55
(9-2)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ت) للفروق (ثانوي، جامعي) على مجال الأول.	57
(10-2)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ت) للفروق (ثانوي، جامعي) على مجال الثاني.	59
(11-2)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ت) للفروق (أقل من 10 سنوات، 10 الى 15 سنة) على مجالات الدراسة.	61
(12-2)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ت) للفروق (أقل من 10 سنوات، من 10 الى 15 سنة) على مجال الأول.	61
(13-2)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ت) للفروق (أقل من 10 سنوات، من 10 الى 15 سنة) على مجال الثاني	64

الملاحق
الملحق رقم : 01 الإستبانة
الملحق رقم:02 مخرجات spss

مقدمة

تمهيد:

يعتبر موضوع المخاطر المالية والتمويل من أكثر المواضيع أهمية في العصر الحالي وذلك على مستوى المؤسسات والأسواق المالية فقد كثر الحديث عنه خاصة في ظل الأزمة المالية، لذلك أعطت المؤسسات إهتمام كبير لإدارة المخاطر المالية من أجل تجنب هذه المخاطر أو تجاوزها وذلك بطرق ووسائل مختلفة.

ففي إدارة المخاطر يدور الحديث حول إمكانية الحد من المخاطر وذلك يكون نتيجة التقليل من الخسائر المتوقعة عن طريق إستراتيجية متبعة لهذا الصدد. إن تقليل الخسائر يكون وفقاً لإستراتيجية حكيمة لها القابلية على الاستجابة وفق سلوك واتجاه السوق بمعنى في حال حدوث بواذر ايجابية لأسواق الأموال، وارتفعت الأسعار فإن ذلك من المفروض أن ينعكس على المحفظة الاستثمارية للمستثمر ورفع قيمة الربح بالمقابل عند هبوط الأسواق المالية هنالك الحاجة لوجود قدرة استجابة ايجابية في نفس الوقت الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الخسائر.

وبما أن المؤسسة توجد في بيئة كثيرة التقلب و التغير وأصبح من الضروري الإهتمام بالمشكل المالي المرتبط بحياة المؤسسة فلكي تستطيع المؤسسة الإستمرار بالإنتاج تبقى بحاجة إلى مصادر مالية، وبالتالي فإن نمو المؤسسة ونشاطها مرتبط مباشرة بقوة الإدارة المالية على توفير السيولة اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة، كما تضمن التنسيق بين جميع أطراف المؤسسة بغرض تحقيق المردودية وتوفير السيولة، باعتماد الإدارة على إستراتيجيات محددة فهي تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة والتي لا تنفصل طبعاً عن الأهداف العامة للمؤسسة، ومن أهمها تحديد الإحتياجات من الأموال وكمياتها والوقت المناسب للحصول عليها ومواقع وأوقات صرفها إضافة إلى اختيار مصادر التمويل المناسبة ثم اختيار أفضل المشاريع بعد دراستها، وتحديد خطط مالية جيدة وفعالة لتسيير الأموال المتوفرة للمؤسسة.

إشكالية الدراسة:

ما واقع إدارة المخاطر والتمويل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ولاية اليزي؟

بناءً على ما تقدم نضع التساؤلات التالية:

- ما واقع إدارة المخاطر في مؤسسات عينة الدراسة؟
- ما واقع التمويل في مؤسسات عينة الدراسة؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استكشاف أفراد عينة الدراسة لواقع ادارة المخاطر المالية عند مستوى دلالة 0.05 تعزى الى متغير المؤهل العلمي و سنوات الخدمة؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استكشاف عينة الدراسة لواقع تمويل في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة 0.05 تعزى إلى متغير المؤهل العلمي سنوات الخدمة؟

فرضيات الدراسة:

- واقع المخاطر في مؤسسات عينة الدراسة يقدر بدرجة متوسطة.
- واقع التمويل في مؤسسات عينة الدراسة يقدر بدرجة متوسطة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استكشاف أفراد عينة الدراسة لواقع المخاطر المالية عند مستوى دلالة 0.05 تعزى الى متغير المؤهل العلمي و سنوات الخدمة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استكشاف عينة الدراسة لواقع تمويل في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة 0.05 تعزى الى متغير المؤهل العلمي و الخبرة.

أهمية الدراسة:

يحتل موضوع إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية أهمية حاسمة في مجال الدراسات الاقتصادية بالتسيير المالي، الذي يتعلق بدرجة كبيرة بدرجة الفعالية المالية للمؤسسة الاقتصادية، من خلال اتخاذها لقرارات تمويل الاستثمار، مع تصورها في نفس الوقت للمستويات المختلفة من المخاطر المحتملة، مع اعتمادها يتبع للتحليل الذي يربط أساسا بين قرار التمويل وعملية الاستثمار، أي أن الاستثمار قرار التمويل في المؤسسة و تتجلى أهمية البحث فيما يلي:

- ❖ تسليط الضوء على التطورات الجديدة التي عرفتها مصادر التمويل.
- ❖ تسليط الضوء على أهم المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

- ✓ إثراء البحوث والدراسات الجامعية بدراسات تشمل المخاطر المالية وبيان مدى تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية والتمويلية في الجزائر.
- ✓ إبراز واقع إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية والتمويلية.

- ✓ لفت انتباه إدارة المؤسسات في الجزائر إلى أهمية المخاطر المالية في مؤسساتهم.
- ✓ بيان أهم الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبعها المؤسسة لإدارة مخاطرها المالية.

مبررات اختيار الموضوع:

- أهمية إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية والتمويلية أدت لتطرقنا لهذا الموضوع لاستكشاف مدى تطبيقها في مؤسسات وطننا.
- الرغبة الذاتية لمعرفة مدى تطبيق إدارة المخاطر وطرق التمويل في المؤسسات الجزائرية.
- إن الموضوع المختار ذو صيغة مالية ومن ثم فهو يتعلق بنوع التخصص العلمي الذي ندرسه.

منهجية البحث والأدوات المستعملة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وذلك من خلال الاعتماد على:

- الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع لتغطية الجانب النظري منه.
- الاعتماد على الاستبانة واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss .

حدود الدراسة:

شملت هذه الدراسة بعض المؤسسات في الجزائر وفي جهات مختلفة حيث قمنا بتوزيع الإستيانات على المؤسسات الاقتصادية والتمويلية، وهذا خلال الفترة بين شهري وأفريل و ماي من سنة 2023

صعوبات الدراسة:

- صعوبة إيجاد مؤسسة للقيام بالدراسة الميدانية خاصة أن طبيعة الموضوع تطلب ذلك.
- صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية لرفض بعض إدارات المؤسسة علي تقديم بعض الوثائق.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا اختيار مدى صحة فرضيات موضوع البحث، فإن الأمر يقتضى منا تناول الموضوع في كل مرة نحاول قدر الإمكان التركيز على أهم النقاط.

الفصل الأول: تناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة، والذي قسم إلى مبحثين الأول تضمن إدارة المخاطر وطرق التمويل أما المبحث الثاني فيضم الدراسات السابقة للموضوع المدروس.

الفصل الثاني: تضمن هذا الفصل الدراسة الميدانية لموضوع الدراسة "إدارة المخاطر وطرق التمويل في المؤسسة الإقتصادية" والتي تمت على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع إيزي.

أما في الخاتمة فقد قمنا بتقديم خالصة عامة حول هذه الدراسة وعززناها بالنتائج المتوصل إليها.

ونأمل في الأخير أن نكون قد وفقنا في هذه الدراسة بتحليل موضوع إدارة المخاطر وطرق التمويل في المؤسسة الإقتصادية.

الفصل الأول:

إدارة المخاطر وطرق

التمويل

تمهيد الفصل:

يعتبر موضوع إدارة المخاطر المالية من المواضيع التي زاد الحديث عنها في الآونة الأخيرة وخاصة في ظل الأزمة المالية، فهو يعتبر بمثابة علم بحد ذاته يستند على علم الإحصاء و الإحتمال، علم الإقتصاد وعلم التمويل والمال وهي تعتبر ثلاث مركبات مكونة لذلك العلم. ففي إدارة المخاطر يدور الحديث على إمكانية الحد من المخاطر وذلك يكون نتيجة التقليل من الخسائر المتوقعة عن طريق استراتيجية متبعة لذلك الصدد،

تعد القرارات التمويلية من أخطر القرارات التي تتخذها الإدارة المالية، لما لها من تأثير مباشر على الهدف الرئيسي للمؤسسة الإقتصادية وهو تعظيم لأرباح الملاك. وتعتبر هذه الأخيرة عصب الحياة الإقتصادية والخلية الأساسية المكونة لبنية الإقتصاد الوطني فهي مصدر الثروة الإجمالية للمجتمع، وهي مصدر مداخيل الأفراد والدولة، وتمثل منتجاتها سواء كانت مادية أو معنوية أو خدمية.

وعليه يتوجب البحث عن الآليات الضرورية لتسيير المؤسسات وتوجيهها نحو تحقيق أهداف الأفراد عامة سواء كانوا عاملين بها أو عملاء لها أو مالكين لها أو مساهمين فيها أو مورديها وكل ما يحيط بالمؤسسة من بيئة داخلية وخارجية وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل الذي قسم كما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: إدارة المخاطر المالية

1-1-تعريف المخاطر المالية

-الخطر المالي هو ارتفاع مخاطر الاستغلال حسب اللجوء المتزايد إلى الاستدانة أي زيادة الموارد المالية الخارجية مقارنة بالداخلية ومنه يؤثر سلبا على المردودية المالية للمؤسسة. (بن ساسي، قريشي، 2011، ص248)

- هي مخاطر مرتبطة بمخاطر الأعمال الإضافية لأنها مخاطر تصيب الأسهم العادية، وتكون هذه الأخيرة نتيجة اعتماد المؤسسة على مصادر تمويل تدفع عنها تكاليف أخرى (الأموال المقترضة الأسهم الممتاز (منير ابراهيم، هندي، 1999، ص198)

- ويرى Watsham, T, J, 1998: "أن مفهوم الخطر يشير إلى عدم التأكد المحسوب بشكل كمي، وأن الخطر المالي يرتبط بالتغير غير المرغوب في قيمة المتغير المالي (مداني بلغيث، عبد الله ابراهيمي، 2004، ص80) وبمراجعة التعريفات السابقة يمكن استخلاص ما يلي: (فهبي مصطفى الشيخ، 2008، ص125)

أولاً: أن مفهوم الخطر يرتبط بالمستقبل، وهذا المستقبل بالتعريف غير مؤكد.

ثانياً: أن الخطر المالي يمكن قياسه كمياً، وأنه يرتبط بالحالة التي يتصف بها المتغير المالي موضع الاهتمام بخاصيتين هما:

- أن قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين.

- أن قيمته في المستقبل تنطوي على أحد ثلاثة نواتج محتملة وهي:

← نتيجة موجبة C حينما تكون قيمته التي تحققت فعلاً أفضل من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.

← نتيجة محايدة C حينما تكون قيمته الفعلية مساوية تماماً للقيمة المتوقعة أو المرغوبة.

← نتيجة سالبة C حينما تكون قيمته الفعلية أسوأ من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.

وعلى ضوء مدخل خلق القيمة يمكن تعريف الخطر المالي بالمؤسسة على أنه: "الفقد الجزئي أو الكلي المحتمل في قيمة ثروة المساهمين للمؤسسة "

2-1- أشكالها:

تكمن فيما يلي:

- ❖ **مخاطر السيولة:** هي مخاطر ناتجة عن صعوبة جمع الأموال بسبب التدهور، وذلك إما بزيادة كبيرة في نفقات المؤسسة أو نقصان إيراداتها، مما يثقل كاهلها، فلا تستطيع تلبية التزاماتها فتقع في عجز عن توفير الأموال اللازمة (jica, 2014.p135)
- ❖ **مخاطر السوق:** هي المخاطر المعاشة أو المتنبأ بها والتي قد تؤثر على إيرادات المؤسسة ورأسمالها وذلك عن طريق التقلبات في أسعار الصرف والفائدة والأوراق المالية وكذا أسعار السلع.
- ❖ **مخاطر الائتمان:** يمكن تعريفها بأنها مخاطر عدم السداد (عدم القدرة أو عدم الرغبة) فيعود ذلك على المؤسسة بخطر انحراف أداء المحفظة عن قيمتها المتوقعة. (أبوصلاح عبدالكريم، مصطفى أبوصلاح، نصر عبدالكريم، 2007، ص11)

كما توجد أيضا مخاطر أخرى وهي: مخاطر أسعار الصرف، المخاطر الضريبية، مخاطر معدلات الفائدة، مخاطر الإفلاس وغيرها من المخاطر....

3-1- أدوات قياس المخاطر المالية

- 1- **أدوات التحليل الإحصائي:** وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير آخر (نسبة بروال، 2011، ص93). وأهم هذه الأدوات تتمثل في:
 - أ- **الانحراف المعياري:** هو أكثر المقاييس الإحصائية استخداماً كما أنه يمثل الجذر التربيعي للتباين، فهو يقيس درجة تشتت قيم المتغير المالي موضع الاهتمام حول القيمة المتنبئة له (شرف الدين خليل، بدون) كما أنه يعتبر مؤشر للخطر الكلي المرافق للمتغير المالي، إذ أنه كلما زادت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.
 - ب- **التوزيعات الاحتمالية:** هي تقدم أداة كمية أكثر تفصيلاً من مقياس المدى، وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة. وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم، واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة، وبما يمكن من المفاضلة فيما بينها، وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعاً نحو الطرفين كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى الخطر. (قاشي، شلاي، 2013، ص11)
 - ج- **معامل بيتا:** وهو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر (قاسم نايف علوان، 2009، ص). فمثلاً يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق، أو للتغيرات في أسعار الفائدة بالبنوك ...، ويدل ارتفاع قيمة معامل بيتا على ارتفاع درجة الحساسية وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر.

د-المدى: والذي يتمثل في الفرق بين قيمة المتغير المالي العليا وقيمة المتغير المالي الدنيا (قاسم نايف علوان، 2009، ص) مستوى الخطر، إذ كلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الاهتمام والعكس صحيح.

هـ- معامل التباين أو الاختلاف: هو مقياس نسبي (أو معياري) لدرجة التشتت، حيث يربط بين الخطر (مقاسا بالانحراف المعياري) وبين العائد (مقاسا بالقيمة المتوقعة)، ولذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة وتفضيلا عن الانحراف المعياري عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة ومختلفة فيما بينها من حيث العائد والخطر. إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد، وكلما ارتفعت قيمته ذلك على ارتفاع مستوى الخطر. (بدر سالم عيسى، عماد غضاب عيانية، 2007، ص112)

2-أدوات التحليل المالي: وتتمثل فيما يلي:

أ- أسلوب التحليل المالي باستخدام النسب المالية: نسب المديونية، نسبة التداول، درجة الرافعة الكلية، نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون، نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل، نسبة التمويل طويلة الأجل إلى الأصول طويلة الأجل، نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى مجموع الأصول، نسبة مجموع القروض إلى مجموع الأصول، نسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول. (منير ابراهيم، هندي، 1999، ص198)

ب- أسلوب التحليل المالي باستخدام القوائم المالية: ويضم:

* التحليل العمودي (الرأسي): إيجاد علاقة بين بنود جانب فقط من الميزانية أو قائمة الدخل مع مجموع ذلك الجانب، فيمكن من اكتشاف مكامن القوة والضعف. (سيد الهواري، 1976)

* التحليل الأفقي (تحليل الاتجاهات): وذلك بالقيام بتقييم مالي خلال فترتين زمنيتين، حيث يتم المقارنة في بنود القوائم المالية مع سنة الأساس (السنة السابقة) لتحديد قيمة التغير الذي لحق بها. (مطر، 2003، ص591).

1-4-أدوات التحوط من المخاطر المالي

نميز بين عدة أدوات للتحوط من المخاطر المالية ونبرزها فيما يلي:

1-أدوات التحوط الخاصة بمخاطر السيولة:

وتكون ببعض مثل هذه الأنشطة ك: إعادة هيكلة أعلى الميزانية للتأثير على رأس المال العامل (فاطمة بوهلالي، 35، ص420-421)، التخلي عن بعض الأصول من أجل توفير السيولة، مراجعة سياسة المؤسسة دوريا والعمل على

تصريف المخزونات والعمل على رفع رأس مال المؤسسة وغيرها من الأنشطة التي توفر السيولة في المؤسسة وتحافظ عليها (حدة فرحات ، عمر فاروق ، 2011، ص523).

2-أدوات التحوط الخاصة بمخاطر السوق:

تختلف وتنوع ويمكن تلخيصها في التنوع والمشتقات المالية.

أ-التنوع: هو توزيع المبلغ المراد توظيفه على أكثر من ورقة مالية بدلا من ورقة مالية وحيدة وذلك بغية تحقيق مردودية مقبولة وتخفيض المخاطر المرتبطة بها (فاطمة بوهلالي، بدون).

ب-المشتقات المالية: هي العقود التي تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية والأصول التي تكون محل العقد، وهي تنوع بين الأسهم والسندات وغيرها (حدة فرحات ، عمر فاروق ، 2011، ص523) ، وتتوقف قيمة المشتقات على أسعار الأصول المالية محل التعاقد لكنها لا تقتضي وتتطلب استثمار الأصل المالي، وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد فان أي انتقال للملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمراً غير ضروري (محمود قسبة، 2011، صفحة 56).

3-أدوات التحوط الخاصة بمخاطر الائتمان:

تتلخص في بعض الإجراءات نذكر منها: الاهتمام بمصلحة متابعة الديون، التنظيم الجيد للمصلحة التجارية بالمؤسسة، المتابعة الجيدة للملفات المعاملات مع العملاء والتحكم الجيد في مخاطر التركيز (عبد الرزاق حيار، نصر الدين قارة عشيرة، 62، ص347-348)

2-إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية

لقد بدأ الاتجاه العام للاستخدام الراهن لمصطلح إدارة المخاطر في أوائل الخمسينيات وكان من بين المطبوعات المبكرة التي أشير فيها للمصطلح هارفرد بينزس ريفيو عام 1956 حيث طرح المؤلف مابدا في ذلك الوقت فكرة ثورية وهي أن شخصا ما بداخل المؤسسة ينبغي أن يكون مسؤولاً عن إدارة المخاطر بالمؤسسة.

2-1-نشأة ومفهوم إدارة المخاطر

2-1-1-نشأة إدارة المخاطر

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمدة على علم الإدارة في تحليل

التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد ، حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة (هارفرد بيسنسريفيو) 1956 ، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة ، و من بين أولى المخاطر هي البنوك، التي ركزت عن إدارة الأصول والخصوم المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة وتبين أن هناك طرح انجح للتعامل مع المخاطرة يمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها (طارق عبد العال حماد،، 2007، ص50).

وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية كشركات التأمين و صناديق الاستثمار ، ورغم أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين إلا أن القول بان إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي ينافي الحقيقة ، في الواقع إن ظهور إدارة المخاطر لتحول درامي و ثوري في فلسفة واكب ذلك حدوث تغيير في الاتجاهات نحو التأمين ، بالنسبة لمدير التأمين هو دائما المدخل المعياري للتعامل مع المخاطر ورغم أن إدارة التأمين شملت تقنيات بخلاف التأمين ، إلا أن هذه التقنيات تعتبر الأساس بدائل التأمين وكان مدير التأمين ينظر للتأمين على أنه قاعدة مقبولة أو منهج قياسي للتعامل مع المخاطر أما الاحتفاظ فقد كان ينظرله علي انه الاستثناء لهذه القاعدة (عبدلي لطيفة، 2006، ص25).

ولقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى ، وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975 ، كان التغيير إشارة إلى تحول ما يجري ، حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها " إدارة المخاطر " كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر.

فإدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتنفيذ وإجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى. وفي الأخير يمكن القول أن إدارة المخاطر نشأت من اندماج بين تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين، ومع ذلك فإن كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الشركات وتطبيقها فيها (طارق عبد العال حماد،، 2007، ص50).

2-1-2- مفهوم إدارة المخاطر المالية

- هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب (عزمي سلام و شقيري نوري، 2007، ص 55).
- إدارة المخاطر هي عملية قياس أو تحديد أو تقييم الخطر الذي تتعرض له المؤسسة أو يمكن أن تتعرض له المؤسسة في المستقبل ومن ثم تطوير الاستراتيجيات اللازمة للتعامل معه " (عبدلي، 2011-2012) صفحة 28 ،
- عرف Erik, B 1993 إدارة الخطر على أنها: "إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المؤسسة، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب" وأوضح أن عملية إدارة الخطر تتضمن ثلاث مراحل أساسية وهي: تعريف الخطر، قياس الخطر، وإدارة الخطر، كما أوضح أن مرحلة إدارة الخطر يمكن أن تتبع أحد ثلاث استراتيجيات، وهي: الاحتفاظ بالخطر، أو تخفيض الخطر، أو تحويل الخطر.
- ويشير آخر إلى أن القيام بإدارة المخاطر المالية أصبح ضروريا لاستمرار المؤسسة في ظل المنافسة العالمية المعاصرة، وأن إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة تسعى إلى ثلاثة أهداف رئيسية وهي:
 - الوقاية من الخسائر.
 - تعظيم درجة الاستقرار في الأرباح.
 - تدنية تكلفة إدارة الخسائر المالية المحتملة. (فهمي مصطفى الشيخ، 2008، ص 125)

2-1-3- مراحل إدارة المخاطر:

يمكن تحديد مراحل إدارة الخطر كما يلي: (عبدلي لطيفة، 2006، ص 25)

- تحديد المخاطر.
- تقييم المخاطر.
- التخفيف من المخاطر.
- السيطرة على المخاطر.

3- استراتيجيات إدارة المخاطر المالية

3-1- إستراتيجية نحمل مخاطر محسوبة:

ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالمنشأة والتي لا ترغب المنشأة في تحمل أكثر منها، ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنيه المخاطر بالمنشأة حتى هذا المستوى المقبول. ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تخفيض الخطر **Reduction** مثل: التنوع في خطوط منتجات الشركة (هيكل الإستثمار)، والتغيير في مستوى الرافعة التشغيلية تبعاً لظروف الشركة (هيكل الإستثمار)، والتغيير في مستوى الرافعة التشغيلية تبعاً لظروف الشركة (هيكل التمويل)، واستخدام الأدوات المالية المشتقة الحماية ضد مخاطر الأسعار.

3-2- إستراتيجية تغطية كل الخطر

ويقصد بذلك تحييد مصدر الخطر بالنسبة للشركة، أي تدنية الخطر إلى الصفر، ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تحويل الخطر **Transference** مثل: التغطية الكاملة أو التأمين ضد الخطر باستخدام أدوات الهندسة المالية، تحويل الخطر المالي إلى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين، والتجنب التام للأنشطة التي ينشأ عنها الخطر.

3-3- إستراتيجية ترك الموقف مفتوح

ويقصد بذلك الاحتفاظ **Retention** بمستوى الخطر على ما هو عليه، ويمكن أن تعتمد الشركة على هذه الإستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، وتندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسة قبول الخطر **Acceptance**.

المطلب الثاني: الإطار النظري العام للتمويل

يعتبر التمويل من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسة مثل حدة التنافس، الرغبة في التوسع، مواجهة الظروف الطارئة...، وهو يعتبر عنصراً أساسياً لاستمرار المؤسسة في نظامها ونموها ولهذا لا يمكن لأي مشروع أن يحقق أهدافه أو يطبق خطته دون هذا العنصر الحيوي.

1-2- تعريف التمويل وأهميته

1-1-2 تعريف التمويل

- يعرف التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة، وهو يتكون من مجموع الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد والمؤسسات الحكومية. (فردويستون، يوجين برجام، 2003، ص20)

- التمويل هو تلك الوظيفة الإدارية في أي مؤسسة التي تختص بعمليات التخطيط للأموال، والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب، لتوفير الإحتياجات اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة، بما يساعد على تحقيق أهدافها، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المؤسسة، والتي تشمل المستثمرين والعمال والمديرين والمجتمع والمستهلكين. (إسماعيل، 1995، ص17)

2-1-2 أهمية التمويل

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التنموية. ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع.

ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق: (

<http://islamfin.go-forum.net/t892-topic5>)

1- توفير رؤوس الأموال الإلزامية لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها:

← توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة؛

← تحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد؛

⇐ تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة:

⇐ تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن ، العمل، ...)

2- يمكن من الحصول علي صورة شاملة لعمليات ونشاط المؤسسة بدراسة وتقدير حركة الأموال ووضع الخطط التي يسير عليها المشروع لمعرفة الإحتياجات المالية له، سواء القصيرة الأمد أو طويلة الأمد وهذا عن طريق التخطيط المالي.

3- بالإضافة إلى هذا فلتتمويل دور فعال بالنسبة للدولة، الأفراد و المؤسسات الغير المالية ويتمثل فيما يلي (خليل عبد القادر، 2006-2007، ص16)

● المؤسسات الغير المالية: تحتاج المؤسسات الغير المالية للتمويل عند:

- انطلاق المشروع؛

- توسيع المشروع؛

- تحديد تجهيزات المشروع (اليد العاملة، التأمينات، المواد الأولية،..).

● الأفراد: يحتاج الأفراد للتمويل في عدة حالات نذكر منها:

- الرغبة في مواكبة نمط الإستهلاك الجديد السائد؛

- الرغبة في الإستثمار العقاري والحصول علي الملكية؛

● الدولة: تحتاج الدولة للتمويل لإستخدامه في الموازنة العامة للحالات التالية:

- عجز في ميزانية الجماعات المحلية؛

- إعانات لبعض صناديق الدعم الإجتماعي؛

- عجز في موازنة الدولة؛

2-2- وظائف، التمويل

❖ تحديد هيكل أصول المؤسسة:

يحدد المدير نمط هيكل الأصول وأنواعها كما تظهر في قائمة المركز المالي ويعني ذلك حجم النقود المستثمرة في الأصول الثابتة والمتداولة.

❖ تحليل البيانات المالية:

تهتم هذه الوظيفة بتحويل البيانات المالية إلى شكل أو نمط يمكن من إستخدامها لمعرفة جوانب قوة المركز المالي للمشروع.

❖ تحديد الهيكل المالي للمؤسسة:

يوجد نوعين من القرارات الخاصة بالهيكل المالي، فالنوع الأول له صلة بالمزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل بينما النوع الثاني فيركز على المفاضلة بين القروض قصيرة الأجل والطويلة الأجل من حيث تحقيق المنفعة للمؤسسة والدراسة المعمقة للبدائل المتاحة.

2-3- الإحتياجات المالية و خطوات التمويل للمؤسسة الإقتصادية

2-3-1- الإحتياجات المالية للمؤسسة الإقتصادية خلال مراحل حياتها: (مشروم نوال، 2009، ص11-12)

تمر المؤسسة الإقتصادية بمراحل مختلفة بدءاً من إنشاءها فانطلاقها فنموها ثم إلى نضجها وفي كل مرحلة من هذه المراحل فإنها بحاجة لعدة أنواع من التمويلات والتي تختلف باختلاف احتياجاتها التمويلية وتكون هذه الإحتياجات عبارة عن تلك الأموال اللازمة إما للإنشاء أو التوسع أو الحصول على استثمارات جديدة، ويمكن أن ندرج هذه الإحتياجات التمويلية ضمن العناصر التالية:

• الإحتياجات المالية في طور التأسيس أو الإنشاء:

وتبدأ هذه المرحلة منذ تبلور فكرة المشروع في ذهن صاحبها إلى غاية تجسيدها في أرض الواقع بل وتمتد إلى غاية نموها وخلال هذه المرحلة يحتاج صاحبها إلى ما يسمى برأس المال المخاطر ويمكن أن نميز بين 03 أنواع من الإحتياجات المالية:

1 - رأس المال الأولي (التأسييسي):

تسمى مرحلة إنشاء المؤسسة أو بداية نشاطها بمرحلة الصفر، حيث يحتاج المشروع خلال الفترة التأسيسية إلى تمويل يسبق انطلاقه ويثبت جدواه في ميدان الأعمال، وخلال هذه المرحلة يكون من الصعب الحصول على الأموال من مصادر خارجية، كون أن المستثمرين والممولين وكذلك البنوك التجارية يتخوفون من هذا النوع من التمويل لكونه أكثر مخاطرة فالمشروع في بدايته ولا يعرفون مدى كفاءته ونجاعته في المستقبل. لذا يجب على صاحب المشروع القيام بإعداد خطة تطويرية من أجل إقناع المستثمرين لتمويل الإنطلاق الفعلي أو عند بعث منتج جديد.

2-3-2-تمويل الإنطلاق الفعلي للمشروع:

يتعلق التمويل هنا بالسنوات الأولى من حياة المؤسسة، حيث تكون قد أنهت تصميم وتطوير منتج معين، إلا أنها تكون بحاجة إلى أموال للانطلاق في تصنيعه وبيعه، وعليه يجب توفر الأموال الخاصة وكذلك لمواجهة جزء من المصاريف الأولية كالمصاريف الإعدادية ومصاريف حيازة المعدات وكذلك مصاريف التشغيل أي الأموال الضرورية لبدأ النشاط واستمرارها إلى أن تتمكن العوائد المتأتية عن بيع المنتجات من تغطية المصاريف الإدارية المتكررة.

2-3-3-الإحتياجات المالية في مرحلة النمو:

❖ تصل المؤسسة لهذه المرحلة بعد تجاوزها مرحلة الإنشاء و الإنطلاق وحالات عدم التأكد التي تتميز بها هذه المرحلة راجعة إلى كون أنها تتسم بنمو سريع لمستوى الإنتاج والمبيعات وكذلك الأرباح نظرا لقبول منتجاتها من طرف المستهلكين وزيادة المبيعات تبدأ معها التدفقات النقدية الموجبة ومن الناحية المالية ينعكس النمو الذي تشهده المؤسسة في ارتفاع وزيادة احتياجاتها المالية المرتبطة بالإستثمارات التي يتطلبها التوسع في القدرات الإنتاجية للمؤسسة وكذا الإحتياجات في رأس المال الدائر الناتج عن ضرورة تشكيل المخزونات و القروض للزبائن، كما تحتاج المؤسسة في هذه المرحلة إلى رأسمال النمو وتوسعها أو لإجتياز مرحلة جديدة كتدعيم وتعزيز سياساتها التجارية ورفع من مستوى إنتاجها... الخ، أما بالنسبة للمؤسسة الصغيرة جداً التي يديرها صاحبها فمع ازدياد حجم أعمال المؤسسة في هذه المرحلة يشعر صاحبها باليسر في وجود المال فيبدأ بالإنفاق على متطلباته الشخصية، ومن أرباحه المحتجزة ومع اعتقاد أن الوضع يحتمل زيادة القروض لتمويل النمو تزداد أعبائه، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور وضعية المؤسسة أثناء فترة نموها.

✓ خطوات التمويل للمؤسسة الإقتصادية (كينجو عبود كينجو ، ابراهيم وهي ، 1999، ص51-53)

• التعرف على الإحتياجات المالية للمؤسسة:

يعتبر تخطيط المشاريع على أساس رأس المال الحالي الموجود لدى أصحاب المشاريع من بين أسباب فشل المشاريع، بل قد يعتبر أيضا أحد أشكال التمويل الخاطئ للمشروعات. وعليه فال بد للمؤسسة من التعرف على الإحتياجات المالية في الفترة الحالية و الفترة المستقبلية القريبة منها و البعيدة، وبناء على ذلك يتم ترتيب هذه الإحتياجات وفقا لأولويتها و أهميتها. إذ يتطلب من المخطط المالي وضع خطة مالية تتسم بالمرونة وإمكانية التغيير.

• تحديد حجم الأموال المطلوبة:

تبدأ عملية تحديد كمية الأموال المطلوبة بعد أن يتم التعرف على الإحتياجات المالية وذلك لتغطية هذه الإحتياجات، إلا أنه من الصعوبة تحديد كمية الأموال بشكل دقيق. وعليه البد من تحديد حدين للتمويل لأي عملية وهما الحد الأعلى والأدنى، ومحاولة الإلتزام بهما استناداً إلى حساب تكلفة الأصول الرأسمالية وتحديد رأس المال العامل و النفقات الأخرى الضرورية.

• تحديد شكل التمويل المرغوب:

تلجأ المؤسسة إلى مصادر عديدة لتمويل احتياجاتها، فقد تعتمد على القروض مثلا أو ربما تلجأ إلى إصدار بعض الأسهم و السندات أو إلى القروض الموسمية وذلك لتمويل الأنشطة الموسمية. إلا أنه يجب الأخذ بعين الإعتبار عدم الإسراف في إصدار الأسهم و السندات لما يترتب عن ذلك من التزامات معينة على المؤسسة، وكذلك هو الحال بالنسبة للقروض. لذلك يجب أن يكون هناك تناسب بين مدة التمويل وأسلوب التمويل.

• وضع برنامج زمني للإحتياجات المالية:

بعد أن يتم تحديد الإحتياجات ومقدارها وشكل التمويل فانه من الأفضل على المؤسسة أن تضع خطة أو جدول زمني لتدفق الأموال حتى لا تتكبد تكاليف الأموال و التي ستكون ضرورية في مرحلة زمنية قادمة، كما يجب الأخذ بعين الإعتبار المدة التي يحتاجها الممول لكي يلبي طلبات التمويل المقدمة من قبل المؤسسة.

• وضع وتطوير الخطة التمويلية:

تتضمن الخطة التمويلية النشاطات التي ستنفق بها الأموال والفوائد المتوقعة منها، إضافة إلى الضمانات التي تسهل عملية الحصول على الأموال اللازمة وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد، كما يجب أن تبين هذه الخطة مقدار التدفقات الداخلة والخارجة، الشيء الذي يطمئن المقرضين علي منح أموالهم عندما يعلمون مواعيد استردادها.

• تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتقييمها:

يتطلب لتنفيذ الخطة أن تكون موضوعة بشكل جيد وقابلة للتطبيق، كما يتطلب المتابعة باستمرار وذلك لتصحيح الانحرافات الناجمة عن التنفيذ الخاطئ أو لأسباب أخرى. كما لا بد من تحديث الخطة التمويلية وتعديلها وفق المتطلبات الحديثة، فهي مما الشك فيه معرضة للتقادم.

4-2- مخاطر ومحددات التمويل

1-4-2- مخاطر التمويل

قد تواجه المؤسسات أثناء عملية التمويل لمشاريعها الإستثمارية إلى عدة مخاطر تكون سببا في توقيفها أو تعطيلها أو سببا في زيادة تكاليف الإنجاز، والتي تتبناها المؤسسة من قبل، وتنقسم هذه المخاطر عموما إلى ثلاثة أنواع:

• المخاطر الاقتصادية: وهي تلك المخاطر الناجمة عن أسباب اقتصادية بحتة. وتنقسم في هذا السياق إلى نوعين:

أ- خطر انخفاض حجم الطلب علي المنتج النهائي أي انخفاض رقم الطلبات على الإنتاج التام الصنع، مما يعني عدم الحصول علي مردود نسدد من خلاله أقساط التمويل وباقي الإلتزامات الأخرى. والأسباب التي تؤدي إلي انخفاض الطلب عن السلعة المنتجة أو الخدمة كثيرة منها:

- المنافسة الكبيرة في السوق.

- انخفاض الدخل.

- سوء التقدير لرغبات واحتياجات المستهلكين بسبب نقص الخبرة وقلة المعلومات.

- وجود نقص في السلعة المنتجة، أي السلعة المنتجة لا تعمل أو لا تكون صالحة إلا بوجود سلعة مكمله لها... الخ.

ب- خطر عدم كفاية الموارد اللازمة لإتمام المشروع والتي تتسبب في توقف العمل، وفي نفس الوقت ارتفاع تكاليف الإنجاز.

الفصل الأول: إدارة المخاطر وطرق التمويل

وبالمقابل هناك عدة طرق تسمح للمؤسسة بتفادي أو تخفيض هذه المخاطر منها:

- وضع احتياطات ومخصصات من الميزانية لمواجهة أي خطر محتمل.
- فيما يخص سوء التقدير لرغبات ومتطلبات المستهلكين، فإنه بالإمكان مواجهته عن طريق الإنفاق على البحوث ودراسات التسويق.
- التأمين ضد أخطار السرقة والحريق وغيرها من المخاطر وذلك لدى مؤسسات التأمين.
- **المخاطر الفنية:** وهي تلك المخاطر التي تنبع من حقيقة أن مهارة المنتج قد لا تتناسب مع طموح خطته. ومن أجل ذلك فإنه بالرغم من الوسائل المعروفة فإن المنتج قد يفشل في عمل الشيء المرغوب لأنه غير مؤهل فنيا لإستخدام عناصر الإنتاج خاصة التعامل مع الآلات الحديثة، أو إذا نجح في عمله قد يستهلك من أجل ذلك موارد أكثر من تلك التي حددها عند وضع الخطة، وهذا هدر للموارد وبالتالي يلحق بالمنتج خسائر لم تكن في الحسبان. لذا تركز المصانع علي الفنيين المهرة في العملية الإنتاجية حتى ولو كانت تكلفة تشغيلهم عالية.
- **المخاطر المادية:** وهي تلك المخاطر التي قد تتلف بعض السلع المادية التي هي نتاج العمل الذي مولناه. فنحن في هذه الحالة لا نستطيع أن نسدد المبالغ التي اقترضناها مما يلحق بنا خسائر أي تكاليف إضافية. والأمثلة علي هذا النوع من المخاطر كثيرة، ومنها تلف المخزون بسبب طول مدة تخزينه وعدم طلبه من الزبائن، أو بسبب وقوع حريق داخل المخزن، أو بسبب الإختلاس....

2-4-2-محددات التمويل:

عندما تقرر المؤسسة نوعية الأصول التي ترغب في اقتنائها أو المشاريع التي تهدف إلى إنجازها فإنها تقيم بين مختلف مصادر التمويل المحتملة، وبالتالي يجب الأخذ في عين الاعتبار المحددات الأساسية التي تؤثر على مصادر التمويل.

2-4-2-1-المحددات الخارجية: (Scott, Bankruptcy : 32, , 1982.P55)

• الدولة:

تتدخل على مستوى قرار التمويل من خلال مختلف الحقوق، كالرسوم والضرائب كما تتدخل في عرض الأموال و تلعب دورا مهما في عملية الوساطة المالية بتنظيم ومراقبة وتقنين النشاط البنكي أضف إلى ذلك طبيعة الصناعة، حجم المؤسسة ومعدل نموها.

• طبيعة النظام المالي:

تؤثر طبيعة النظام المالي على الوسطاء الماليين المعنيين بالعملية التمويلية، بالإضافة إلى هيكل المحيط المالي والذي يعطي تغيره المستمر تنوعاً في الوسائل التمويلية المتاحة أمام المؤسسة وفي هذا الصدد تعتبر البورصة البيئة الرئيسية لمصادر التمويل المختلفة ففي اقتصاد استدانة أين تهيمن البنوك بصفة تكاد تكون كلية على تمويل الإقتصاد، قد لا يكون أمام المؤسسة أي خيار لتمويل و بذلك تضطر إلى اللجوء للبنوك لتغطية احتياجاتها التمويلية.

2-2-4-2-المحددات الداخلية:

• حجم المؤسسة:

كشفت دراسة **Gorden** عن وجود علاقة طردية بين نسبة الإقتراض وحجم المؤسسة، حيث تقل نسبة الإقتراض في المؤسسات صغيرة الحجم عن نسبة الإقتراض في المؤسسات كبيرة الحجم إذ تميل هذه الأخيرة إلى زيادة الإقتراض قصير الأجل وذلك يرجع إلى أن لديها قدرة أكثر على خدمة الدين مما يجعلها تميل إلى الإعتماد على القروض بدرجة أكبر إضافة إلى أنها تستطيع الإقتراض بمعدل فائدة أقل، بالإضافة إلى أن نشاط هذه المؤسسات يكون على قدر عالٍ من التنوع مما يجعلها تتعرض لدرجة مخاطر أقل، وهو ما يخلف لديها الدافع لزيادة الأموال المقترضة مخاطر أقل، و هو ما يخلف لديها الدافع لزيادة الأموال المقترضة. (يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، 2006، ص433)

• الضمانات (هيكل الأصول):

يعبر عن هذه المتغيرة أحيانا بهيكل الأصول فهناك اختلاف في العديد من الدراسات لقياس مستوى الضمانات لدى المؤسسة ، ففي قسم من هذه الدراسات يعبر عن حجم الضمانات بنسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول، بينما اعتمدت دراسات أخرى إلى إضافة المخزونات إلى الأصول الثابتة، حيث تم التوصل إلى الكشف عن تأثير لهذه المتغيرة على نسبة الإقتراض في المؤسسة، فمنها من خلص إلى أن هناك علاقة عكسية بنسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول ونسبة الإقتراض فكلما زادت نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول زاد اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة، وقل اعتمادها على القروض وهو ما أيده **Mansh** في دراسة لاحقة، حيث يرى أن تمويل المقرضين للأصول الثابتة يعرضهم لمخاطر أكبر بسبب الإنخفاض الكبير الذي تتعرض له قيمة تلك الأصول .

بينما تشير نتائج دراسات أخرى أن المؤسسة التي يتضمن هيكل أصولها نسبة مرتفعة من الأصول الثابتة تميل إلى استخدام قدر كبير من القروض الطويلة الأجل في هيكلها المالي، فوفقاً لمبدأ التغطية في التمويل، والذي يقضي بضرورة تمويل الأصول الثابتة من مصادر تمويل دائمة سواء أموال خاصة أو قروض طويلة الأجل، فمن المتوقع أن يصاحب

ارتفاع نسبة الأصول الثابتة في هيكل الأصول ارتفاع نسبة الإقتراض بالهيكل المالي وتبرز هذه الدراسات في كون أن الأصول ذات صفة الضمان (أصول ثابتة + مخزونات) تفقد قيمة أقل مقارنة بعناصر الأصول الأخرى في حالة تعرض المؤسسة لتصفية، وعليه فإنها تمنح ضمان للمدينين فدرجة المخاطر تكون أقل إذا كانت الضمانات التي تطرحها حقيقية وبالتالي يتلقى المقرضين ذلك بشكل إيجابي. (P.Marsh, 1982.P55)

• مردودية المؤسسة:

يشير Brigham إلى متغير يعتقد أن له تأثيراً على الهيكل المالي وهو مردودية المؤسسة فارتفاع مستوى المردودية يعطي المؤسسة قدر أكبر من المرونة في تغطية التزاماتها المالية، حيث أن نتائج دراسة Marsh كشفت عن وجود علاقة عكسية بين مردودية المؤسسة ونسبة (يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، 2006.ص433) الإقتراض حيث يشير إلى أن زيادة مستوى مردودية عادة ما يرتبط به مخاطر عملية، وهو ما يجعل المؤسسة تتجنب الإعتماد على القرض، أو أن زيادة مستوى المردودية قد يرتبط به زيادة نسبة الأرباح المحتجزة ومن ثم اعتماد المؤسسة درجة أقل على الأموال المقترضة.

5-2- مصادر التمويل المتاحة

5-2-1- مصادر التمويل الداخلي

نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الإستغلال للمؤسسة، وتتمثل أساساً في التمويل الذاتي (عبد الغفار.حنفي، 1992، ص263).

❖ التمويل الذاتي:

تعريفه: يعد التمويل الذاتي المحور الأساسي للتمويل، خصوصاً في مرحلة النمو، حيث يساهم في التقليل من المصادر الخارجية للتمويل.

فالتمويل الذاتي هو عبارة عن تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة المحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية (عبد الغفار.حنفي، 1992، ص263).

إذا فالتمويل الذاتي هو عبارة ذلك المصدر التقليدي لتمويل المؤسسة والذي يتم تغذيته إما من علاوات الإصدار المتعلقة بحصص المساهمين أثناء إصدار الأسهم من طرف المؤسسة، أو المتأتية من الموارد الداخلية الناتجة عن إعادة الإستثمار الجزئي أو الكلي للأرباح المحققة وكذا مخصصات الإهلاكات والمؤونات. وبعبارة أخرى فالتمويل الداخلي

للمؤسسة هو ذلك التمويل المتولد عن مجموع نشاطها الإستغلالي و المالي وكذا الإستثنائي خلال الدورة الإنتاجية و المعبر عنه بقدرة التمويل الذاتي. و بذلك يجب أن نفرق بين مفهوم القدرة على التمويل الذاتي و التمويل الذاتي.

فالقدرة علي التمويل الذاتي هي عبارة عن الفائض النقدي الصافي المحقق من طرف المؤسسة بعد طرح توزيع أرباح الشركاء واقتطاع جميع المصاريف المالية و الجبائية. بحيث يمكن كتابة العلاقة التالية (عبد الغفار.حنفي، 1992، ص263)

قدرة التمويل الذاتي = نتيجة الدورة الصافية + حصص الإهلاكات + حصص المخصصات و المؤنات ذات الطابع الإحتياطي .

أما التمويل الذاتي فهو المبلغ المتبقي لدى المؤسسة من قدرة التمويل الذاتي بعد توزيع الأرباح على أصحاب المؤسسة، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة

التمويل الذاتي = الإهلاكات + المؤنات + الأرباح صافية

غير موزعة

*مكونات التمويل الذاتي:

يتوقف بقاء المؤسسة واستمرار نشاطها على وضع أهداف طويلة المدى وتخصيص الموارد الضرورية لتحقيقها، فالمؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي بشكل أساسي لتحقيق هدف البقاء و النمو وذلك من خلال العناصر المكونة لرصيد التمويل الذاتي وهي:

❖ المؤنات

❖ الإهلاكات

❖ الأرباح الغير موزعة

❖ المؤونات

هي عبارة عن مكون مالي من أموال المؤسسة يحتجز لغرض مواجهة خسائر محتملة، أو أعباء ممكنة الحدوث في المستقبل، وتبقي مجمدة داخل المؤسسة إلى حين تحقق الخطر أو العبء الذي كونت من أجله هذه المؤونات، أو زوال الخطر المحتمل (عبد الغفار.حنفي، 1992، ص263).

تخصص المؤونات للعناصر من غير الإستثمارات التي تتناقص قيمتها بشكل استثنائي، ومن ثم يمكن التمييز بين عدة أنواع وهي: (Abdellah Boughaba, 1990.p293)

- مؤونات تدهور قيم الإستثمارات غير القابلة للإهلاك مثل: المصاريف الإعدادية والقيم المعنوية وتشمل أيضا المخزونات.

- مؤونات قيم الحقوق من زبائن ، أوراق مالية وتجارية وغيرها.

- مؤونات الأعباء والخسائر من أخطار و ضمانات وغيرها.

استنادا إلى مبدأ الحيطة والحذر يجبر القانون التجاري الجزائري في مادته 718 المؤسسات على اخذ هذه الأمور بعين الإعتبار أي تسجيلها في دفتر المحاسبة، وذلك بتكوين مؤونات تدهور قيم المخزون، والحقوق، و مؤونات الأعباء و الخسائر...، سواء كانت نتيجة الدورة ايجابية أم سلبية وهذا من أجل المحافظة على صدق الوضعية المالية للمؤسسة ممثلة في ميزانيتها (يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، 2006.ص433)

وتكوين هذه المؤونات يتقيد بعدة شروط منها: (فردويستون، يوجين برجام، 2003، ص20)

- أن تكون الخسائر والتكاليف محددة بوضوح وبدقة، حيث تحدد لكل أصل على حدة، كما لا يمكن تكوين مؤونة الأخطار مختلفة؛
- يجب أن يكون التدهور أو الأعباء و الخسائر المحتملة أكيدة الحدوث؛
- يجلب أن تكون أسباب تدهور قيمة الأصل المعني قد حدثت خلال نفس الدورة المالية، وهذا لتجسيد مبدأ الفصل بين الدورات المالية للمؤسسة؛
- يجب تقدير المؤونة بطريقة موضوعية، و بدون مغالاة أو مبالغة.

❖ الإهلاكات

يمكن التمييز بين ثلاثة مفاهيم مختلفة للإهلاكات تأتي على النحو التالي: (Abdellah Boughaba, 1990.p293)

- المفهوم الإقتصادي: الإهلاك عبارة عن توزيع تكلفة شراء الأصل الثابت، أو الفرق بين تكلفة الشراء و الإيرادات المتوقعة لبيع هذا الأصل في نهاية عمره الإنتاجي مقسمة على عدد السنوات التقديرية لاستخدام هذا الأصل، ويمثل قسط الإهلاك تكاليف الإنتاج التي تخص دورة الإستغلال والمتعلقة باستخدام الأصل الثابت.
- المفهوم المحاسبي: يعرف الإهلاك على انه طريقة محاسبية لتصحيح تقييم الأصول، وهو يؤكد تناقص قيمة الأصول القابلة للإهلاك بمرور الزمن باستعمال أو نتيجة للتطورات التقنية أو أي سبب آخر.
- المفهوم المالي: الإهلاك هو عملية تمكن المؤسسة من استبدال وتجديد أصولها الثابتة. لذلك تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة.

❖ الأرباح الغير الموزعة:

وهي: "الأرباح المتحصل عليها من النتيجة الإجمالية بعد اقتطاع الضريبة والتوزيعات على الأرباح منها"، بمعنى الجزء المتبقي بعد اقتطاع الضرائب المطبقة من النتيجة الإجمالية للدورة، وهي بذلك تعبر عن ما حققته المؤسسة فعلاً من نشاط خلال الدورة المالية وتمثل النتيجة الصافية للدورة والتي لم تقم بتوزيعها بحيث تحتفظ بها إما كاحتياطات تبقى تحت تصرفها، أو في صورة نتائج رهن التخصيص بهدف تلبية احتياجات التوسع والنمو ومواجهة الطوارئ. وتعد الأرباح المحتجزة أقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى، وعادة ما تنص التشريعات والقوانين على تحديد نسبة معينة من الأرباح التي يجب احتجازها بهدف تكوين هذه الإحتياطات والتي تختلف بحسب الغرض منها أهمها: (براق محمد، 2012، ص96)

- احتياطات قانونية: وهي إلزامية يحددها القانون.
- احتياطات تنظيمية: تحددها الجمعية العامة للملاك.
- احتياطات تعاقدية: ينص عليها القانون التأسيسي للمؤسسة.
- احتياطات اختيارية: تخضع لإدارة المؤسسة وتقديراتها لتغير ظروف السوق.

الفصل الأول: إدارة المخاطر وطرق التمويل

كما تعتبر الأرباح المحتجزة المصدر الوحيد للتمويل الداخلي بالملكية بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية والتي لا تتمكن من اللجوء إلى الأسواق المالية من أجل التمويل بواسطة طرح الأسهم و السندات.

يتضح من خلال مكونات التمويل الذاتي أن له هدفين أساسيين يتحددان من خلال العناصر المكونة له: (لياس بن ساسي، ، 2017)

✓ **التمويل الذاتي للنمو:** يحقق النمو بواسطة الأرباح الصافية بعد توزيع الأرباح، حيث تمول إستراتيجيات النمو عن طريق إستراتيجيات التوزيع والتميز والتدويل...الخ.

✓ **التمويل الذاتي للبقاء:** تضمن المؤسسة بقاء واستمرار نشاطها بواسطة مخصصات الإهلاك التي تغطي التآكل المادي والمعنوي للإستثمارات، وبالتالي ضمان الموارد الضرورية للإستثمار في النشاط الأساسي للمؤسسة.

أما مخصصات مؤونات تدني الأصول المتداولة و مؤونات الأخطار و التكاليف فهي إعتمادات مالية تحتفظ بها المؤسسة لمواجهة تدهور أصول المؤسسة.

✓ **مزايا و عيوب التمويل الذاتي:**

***مزايا استخدام التمويل الذاتي:**

إن لاستخدام التمويل الذاتي في عملية التمويل عدة مزايا يمكن إنجازها في ما يلي:

- ⊖ يعتبر التمويل الذاتي المصدر الأول والأساسي بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية، التي يتعذر عليها الحصول على حاجتها من الأموال من مصادر أجنبية، وبخاصة عند انعدام أسعار الفائدة المطبقة على القروض؛
- ⊖ يعتبر المصدر الأول لتكوين رأس المال الطبيعي بأقل تكلفة ممكنة، حيث لا يحمل المؤسسة أية أعباء عند قرار الرفع من رأس مالها، أين يتم تمويل استثمارات المؤسسة بواسطة مدخراتها، مما يقلل من مخاطر الإستثمارات الجديدة؛
- ⊖ يحافظ على الإستقلالية المالية للمؤسسة إذ لا تقع عليه رقابة من قبل الدائنين، كما يتيح للمؤسسة حرية التصرف فيه، حيث يمكن تخصيصه للإستثمار، تسديد الديون، توزيعه على الشركاء أو تمويل دورة الإستغلال؛
- ⊖ يخفض من إمكانية لجوء المؤسسة إلى الإستدانة بشكل دائم، حيث يستبعد إمكانية تحمل المؤسسة لأعباء تعاقدية، من دفع الفوائد أو تسديد الديون؛

الفصل الأول: إدارة المخاطر وطرق التمويل

- ⊖ يتيح للمؤسسة فرصة إعادة استثمار الأرباح المحتجزة ، في حالة عدم أخذ المساهمين لنصيبهم منها، مما يدعم القدرة الإقراضية للمؤسسة بواسطة حقوق الملكية ؛
 - ⊖ استفادة المؤسسة من التخفيضات الجبائية، باعتبار أن الإهلاكات تمثل الجانب الأوفر من التمويل الذاتي، وبما أنها معفاة من الضريبة، فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض الوعاء الضريبي للمؤسسة بما يساوي قيمة الإهلاكات المسموح خصمها ضريبياً، وبالتالي يمكن اعتبار القيمة المخصومة ضريبياً بمثابة قرض مقدم للمؤسسة من لدن المصالح الضريبية؛
 - ⊖ التمويل الذاتي يساهم في تنمية الوسائل المالية للمؤسسة ولكن لا يسمح بزيادة ثروة المساهم إلا إذا كانت مردودية الإستثمارات الجديدة أعلى من المردودية التي يطلبها المساهم؛
 - ⊖ منح المؤسسة وضعية ملائمة للتفاوض مع الشركاء الجدد فيما يتعلق برأس المال المقدم أو للتعاقد مع البنوك.
- *عيوب استخدام التمويل الذاتي:**
- بالرغم من المزايا التي تتمتع بها التمويل الذاتي فإنه لا يخلو من العيوب ويمكن أن نذكر أهمها: (عبد الباسط وفاء، ، 2001، ص42)
- ⊖ يرى البعض أن الأموال الناتجة عن التمويل الذاتي ليس لها أي تكلفة، لهذا تلجأ بعض المؤسسات إلى توظيفها في استثمارات ذات ربحية ضعيفة، مما ينتج عنه في النهاية سوء استخدام الموارد المالية للمؤسسة؛
 - ⊖ إن تدعيم سياسة التمويل الذاتي عن طريق تعظيم أقساط الإهلاك في السنوات الأولى يؤدي إلى زيادة تكلفة السلع المنتجة والتي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار والذي يكون على حساب المستهلك وكذا انخفاض تنافسية المؤسسة في السوق؛
 - ⊖ لا يعتبر التمويل الذاتي حافزاً للعمال لزيادة إنتاجيتهم حيث أنهم قد يحرمون من موارد كانت قد توجه للتوزيع مما يضعف من القدرة الشرائية لهم، خاصة عند ارتفاع مستوى الأسعار، مما ينعكس سلباً على الأداء ومنه على المؤسسة، حيث تنخفض إنتاجيتها؛
 - ⊖ الإعتماد المفرط على هذا النوع من مصادر التمويل يؤدي إلى النمو البطيء وحرمان المؤسسة من الاستفادة من الفرص الإستثمارية المتاحة والمربحة؛
 - ⊖ قد يؤدي عدم توزيع الأرباح على المساهمين والمستخدمين، وضمها إلى التمويل الذاتي إلى فقدان اهتمامهم بالمؤسسة؛
 - ⊖ يكون التمويل الذاتي عائقاً لتطور المؤسسة عندما تعتمد عليه بصورة كبيرة، لأنه عادة ما لا يكفي لتغطية كل الإحتياجات المالية، فيتوجب عليها إما اللجوء إلى القروض الخارجية وإما الإستثمار بقدر الأموال المتاحة لها و بالتالي تفويت الفرصة.

2-5-2- مصادر التمويل الخارجي

يشمل التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، بالإضافة إلى ذلك فإن حجم التمويل يتوقف على حجم التمويل الداخلي واحتياجات المؤسسة، وبهذا يعتبر التمويل الخارجي مكماً للتمويل الداخلي، لتغطية وتلبية المتطلبات المالية للمؤسسة (Robert le Duff, 1996, P 116).

2-5-2-1- مصادر التمويل طويلة الأجل: وتشمل:

- ❖ القروض طويلة الأجل؛
- ❖ الرفع في رأس المال؛
- ❖ التمويل بواسطة البورصة.

❖ القروض طويلة الأجل:

هي تلك القروض التي تفوق مدتها السبع سنوات، بهدف توفير موارد مالية كبيرة لقطاع المؤسسات، يتم استغلالها في تمويل مشروعاتها الإقتصادية الكبيرة وتغطية احتياجاتها المالية الأخرى (براق محمد 2012، ص 96).

يمنح هذا النوع من القروض من قبل البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في توظيف الموارد المالية طويلة الأجل، وهنا قد تفرض جملة من الشروط على المؤسسة المستفيدة من القروض الطويلة الأجل، حيث إمكانية فرض معدل فائدة مرتفع. نسبياً كما قد تطلب ضمانات مادية أو شخصية لقاء منحها، وفي أحيان أخرى قد يشترط مراقبة كيفية استخدامها ومجالات استعمالها.

❖ الرفع في رأس المال:

إن الرفع في رأس المال أو تخفيضه ما هو إلا تحويل للأموال داخل نفس الذمة، وهذا في حالة ما إذا كانت الذمة المالية للمؤسسة الفردية لا تختلف عن ذمة مالكيها. أما في حالة ما إذا كانت المؤسسة عبارة عن شخص معنوي مستقل الذمة المالية عن المساهمين، فهنا تعبر مساهمة الشريك عن جزء من رأس المال. يستفيد الشريك عندها من الأرباح و يتحمل الخسائر، كما يستفيد بجزء من الأصول عند تصفية المؤسسة.

وفيما يلي سنقوم بدراسة نوعين من أشكال رفع رأس المال:

- ✓ التمويل بالأموال الخاصة؛
- ✓ التمويل بشبه الأموال الخاصة.

- التمويل بالأموال الخاصة:

الأموال الخاصة هي أموال موضوعة تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة، بغرض تمويل احتياجاتها المالية و الإستثمارية. وهي تشير إلى المجموع الجبري للحصص، فروقات إعادة التقييم الأرباح التي يتم حسبها اتخاذ قرار التوزيع، الخسائر، إعانات الإستثمار و المؤونات المنتظمة. كما تعتبر مصدر تمويلي للمؤسسة، إذ تساهم مع الأموال المقترضة، في تمويل نشاطات المؤسسة سابقا ، كانت الأموال الخاصة بالنسبة للشركاء، و انطلاقاً من مفهوم رأس المال الإجتماعي، تمثل مفتاح توزيع الملكية في المؤسسة من خلال مفهوم رأس المال الإجتماعي، فإنها تمثل ضمان جماعي لأنها تشغل وظيفتين في المؤسسة؛ وظيفة ضمان بالنسبة لدائنيها، لا يمكن أن توزع على الشركاء، إلا بعد تعويض الدائنين الممتازين و العاديين، وبالمقابل تعتبر كمورد مالي لها، إذ تلعب دوراً محدداً لقدرة المؤسسة على الإستدانة (Mourgues, 1996.P 10-12).

أما الأموال الخاصة من الذمة المالية، تمثل فائض قيمة عناصر أموال المؤسسة مقارنة بالخصوم المستحقة (الديون)، و التي تمثل ثروة المؤسسة. أما في حالة توقف المؤسسة عن النشاط أو بلوغها حالة التصفية، فإن الأموال الخاصة في هذه الحالة تمثل الثروة التي توزع على الشركاء.

انطلاقاً مما سبق نستطيع أن نعرض مميزات الأموال الخاصة على النحو التالي:

- إستغلال الأموال الخاصة غير محدد بمدة زمنية؛
- الأموال الخاصة غير قابلة للإستهلاك؛
- يتوقف عائد الأموال الخاصة على نتيجة المؤسسة، و لا تتميز بأولوية في التسديد؛
- في حالة التصفية، يكون نصيب المساهمين ممثلاً في قيمة الأصول بالمؤسسة، وهذا بعد تسديد كل الديون.

- التمويل بشبه الأموال الخاصة:

تمثل هذه الأموال أموال تضاف إلى رأس مال المؤسسة، حيث لها خصائص قانونية ومحاسبية مختلفة عن الأموال الخاصة، ولكنها تضمن نفس الوظائف من الناحية المالية مثل الأموال الخاصة. من أمثلتها نذكر: الأسهم ذات العائد الممتاز بدون حق التصويت، شهادات الإستثمار، التي تتيح التمويل دون فقدان السيطرة على مراقبة المؤسسة، فضلاً عن الإستفادة من التحفيزات الجبائية التي تقدمها الدولة لهذا النوع من الأوراق. ونشير إلى أن هذه الأموال تسمح بتحقيق ما يلي :

- زيادة في الأموال الخاصة دون التأثير على عامل مراقبة المؤسسة،
- تعتبر أكثر جاذبية لإنعدام المخاطر المالية.

تتميز هذه الأوراق المالية بالخصائص التالية :

- ✓ عدم إلزاميتها، إذ يمكن تأجيل تعويضها في حالة تعرض المؤسسة لأزمات مالية؛
- ✓ تعتبر كضمان لبعض دائني المؤسسة.

❖ التمويل بواسطة البورصة:

يعتبر قرار تمويل المؤسسة بواسطة البورصة، قراراً مهماً يحتاج لكثير من الدراسة والتحليل وهو بمثابة انتقال المؤسسة من حالة رأس مال مغلق يحوزة مجموعة قليلة من المساهمين، إلى حالة انفتاح لرأس المال، يمكن أن يشترك في حيازته مجموعة كبيرة من المكتتبين، يتمثلون أساساً في العائلات المستثمرتين التأسيسيين والمتعاملين المحتملين، مثل الجمعيات ذات الطابع غير الربحي والمؤسسات والبنوك.

تعرف بورصة القيم المتداولة على أنها: "مكان أو سوق يلتقي فيه دورياً أعوان مختصين معتمدين، حيث يقومون بإبرام صفقات بالبيع والشراء للقيم المتداولة (أوراق مالية؛ أسهم و سندات) أو أشياء غير موجودة تحت نظر الأطراف المتعاقدة بأسعار متفاوض عليها تعرف بتسعيرة البورصة والتي إما أن تكون بالتقايض (عمليات عاجلة) أو بصفة آجلة شريطة أن تكون كل العمليات في البورصة تحت مراقبة السلطات العمومية، ضماناً لحرية التعامل والعلانية والإلتزام بالمثل الأخلاقية (براق محمد، 2012، ص96).

يستخلص من التعريف السابق للبورصة أنها تمثل قناة توجيه، تستخدم فيها موارد المجتمع بكفاءة عالية بغرض تمويل الإستثمارات والتوظيف الأمثل للأموال، ولا يتحقق ذلك إلا بالتسيير الحسن للمحافظ المالية، بهدف ضمان التمويل المناسب للإستثمارات المناسبة مقابل التخلص من الإستثمارات غير المناسبة.

2-2- مصادر التمويل متوسطة الأجل: (عدنان هاشم رحيم السامرائي، 1997، ص259)

يرتبط التمويل قصير الأجل بتمويل احتياجات المشروع الموسمية أو الإحتياجات المؤقتة من الأموال لتسيير الفعاليات والأنشطة التجارية للمشروع، لذا فهو يمتاز بالتصفية الذاتية أي تتم تصفيته خلال فترة تقل عن سنة، أما التمويل متوسط الأجل يستخدم لتمويل حاجة دائمة للمشروع المقترض كان يكون لتغطية أصول ثابتة، أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عدداً من السنين لذا فإن المتفق عليه هو اعتماد فترة التمويل من سنة إلى 5 سنوات في هذا النوع من التمويل حيث يتم سداد قيمة القرض من خلال التدفقات النقدية التي تتولد خلال هذا العدد من السنين .

و يتمثل التمويل المتوسط الأجل في:

- القروض المصرفية متوسطة الأجل؛

- استئجار الموجودات.

2-2-5-2- القروض المصرفية متوسطة الأجل:

تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا في التمويل متوسط الأجل فبعد أن كانت فلسفة معظم هذه البنوك هو اقتصرها على التمويل قصير الأجل لإعتبارات السيولة التقليدية للبنوك التجارية ظهرت دعوى جديدة لضرورة اشتراك البنوك التجارية في تمويل متوسط الأجل ومن أهم ما يميز القرض المصرفي متوسط الأجل هو أنه يستحق بعد أكثر من سنة، وعادة ما يتم سداد هذه القروض على مدار عدد من السنوات بصورة منتظمة ويطلق عليها أقساط السداد بالإضافة لذلك عادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى وتكون هذه القروض موجهة أساسا لتمويل الإستثمار في تجهيزات ومعدات الإنتاج. ويصاحب تقديم هذا النوع من القروض إلزام المؤسسة المقترضة لمجموعة من الشروط نذكر منها:

- شروط استخدام القروض بالكيفية المتفق عليها وفي الأغراض المحددة كضمان لإسترجاع الأموال؛

- شروط تحديد سقف المديونية حفاظا على ملائمة وقدرة المؤسسة على التسديد مستقبلاً؛

- شروط على توزيع الأرباح على المساهمين لا تتعدى نسبة معينة للحفاظ على نسبة معينة بين الأموال المملوكة والقروض ضمن الهيكل المالي للمؤسسة.

أما فيما يخص مزايا القروض متوسطة الأجل فيمكن حصرها فيما يلي: (Lue. Bernet, R. Ollande, 1998.p256)

- تسمح القروض المصرفية متوسطة الأجل للشركة بالحصول على الأموال من دون إشراك أصحاب هذه الأموال في الإدارة، وأيضاً تكلفتها المخفضة مما يؤدي إلى زيادة الأرباح في أوقات الرواج وأيضاً للميزة الضريبية التي تمنحها القروض بشكل عام لأن الأقساط والفوائد التي تدخل في النفقات وبالتالي يخفض الوعاء الخاضع للضريبة.

وتتمثل عيوب هذه القروض فيما يلي:

- ✓ تقييد حرية الإدارة خاصة إذا كان عقد القرض يتضمن شروطاً قاسية كعدم التصرف في بعض أصول الشركة أو منع الشركة من الإقتراض في تلك الفترة مما يعيق توسعها وتحسين قدرتها الإنتاجية.

✓ التمويل بالإستئجار:

تعريفه:

يعرف التمويل بالإستئجار بأنه التزام تعاقدى بتأجير أجهزة وأدوات إنتاجية من مؤسسة مالكة إلى مؤسسة إنتاجية مستخدمة لفترة معينة مقابل أقساط كراء محددة (مبارك لسلوس الجزائر، 2004، ص195).

أنواعه :

ينقسم التمويل بالإستئجار إلى:

❖ الإستئجار التشغيلي:

يطلق عليه استئجار خدمة ويتضمن كل من خدمات التمويل والصيانة حيث نجد:

- استئجار الخدمة تشمل الأجهزة كالحاسبات، الأجهزة المكتبية، السيارات والروافع؛

- يتولى المؤجر عادة صيانة و خدمة الجهاز؛

- يتم الإتفاق كتابة على الإستئجار الأصل، عادة ما يكون مدة الإستئجار أقل من العمر المتوقع لأصل المستأجر، وهذا يعني أن تكلفة الإستئجار لا يغطي تكلفة الأصل بالكامل.

يلاحظ على هذا النوع من الإستئجار أنه يعطي الحق للمؤجر أو المستأجر بإلغاءه وفسخه قبل انتهاء مدة العقد الأساسية.

❖ الإستئجار التمويلي:

هذا النوع من الإستئجار لا يشمل خدمات الصيانة كما انه لا يمكن إلغاؤه قبل المدة المتفق عليها ولذلك يعطى المؤجر كامل تكلفته مضافا إلى ذلك معدل العائد المناسب.

يتم هذا النوع من الإستئجار على أساس الخطوات التالية: (عبد الباسط وفاء،، 2001، ص42)

- تقوم المنشأة التي تستخدم هذا النوع من الإستئجار باختيار الأصل الذي تريده، ثم تتفاوض مع المنتج أو الموزع في كل الأمور المتعلقة بالسعر وشروط التسليم...الخ؛

- تقوم المنشأة بعد ذلك بالإتفاق مع احد البنوك مثال على أن تقوم الأخير بشراء الأصل المنتج الموزع على أساس أنها تقوم باستئجار الأصل بمجرد شرائه، وتنص شروط العقد على ضرورة سداد قيمة الأصل بالكامل للمشتري بالإضافة إلى العائد.

❖ البيع ثم الإستئجار:

في هذا النوع من الإستئجار تقوم المنشأة والمالكة لأصل معين (مباني أو أراضي، أو معدات) ببيعها إلى منشأة مالية، وفي نفس الوقت توقع عقداً مع نفس المنشأة المالية باستئجار نفس الأصل لمدة محددة وشروط خاصة يتفق عليها، ويتلقى البائع للأصل فوراً قيمة الأصل مقابل الإلتزام بسداد دفعات متساوية لمدة العقد تكفي لتغطية قيمة الأصل والعائد المناسب لإستثمار المؤجر.

❖ مزايا و عيوب التمويل بالإستئجار: (محمد صالح الحناوي، 1999، ص396)

مزايا التمويل بالإستئجار: وتتمثل في:

- ✓ المرونة: وهي مرونة الشراء وذلك تفادياً لمخاطر التقادم؛
- ✓ عدم وجود قيود بالمقارنة مع قيود الإقتراض من البنك؛
- ✓ تمويل بنسبة 100%؛
- ✓ التزام اقل في حالات الإفلاس وإعادة التنظيم؛
- ✓ اعتبارات ضريبية لأن الإستئجار يعتبر من التكاليف وبالتالي يخفض من المبلغ الخاضع للضريبة ويؤثر في النتيجة المحاسبية.

عيوب التمويل بالإستئجار: وتتمثل فيما يلي:

- القيمة الباقية من الأصل تعود للمؤجر بعد نهاية فترة الإستئجار؛
- تكلفة الفائدة في الإستئجار غالباً ما تكون أعلى من تكلفة الفائدة في الإقتراض.

2-3 مصادر التمويل قصير الأجل:

هو أحد أنواع أو مصادر التمويل الخارجي، ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع، ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة و الربحية. ويعتبر هذا النوع من التمويل مشكلة مستمرة للمشاريع التي تعتمد في تسيير فعاليتها وأنشطتها وعليه فهي دائمة البحث عن مصادره وتكون عادة من المشاريع الصغيرة أو متوسطة الحجم، ذلك أن المشاريع الكبيرة ذات النسبة العالية من الأصول الثابتة، لا تعاني من مشكلة التمويل قصير الأجل،

ولذا فإن هذا النوع من التمويل يعتمد على طبيعة العمل أو طبيعة النشاط الذي تمارسه المشاريع، وبالرغم من أن المشاريع تتجنب عددا من المشاكل فيما لو أمكنها الحصول على تمويل طويل الأمد لتمويل احتياجاتها في الأصول المتداولة، إلا أنه رغم هذه الحقيقة فإن المشاريع تلجأ إلى التمويل قصير الأجل للأسباب التالية:

- ضعف نسبة المخاطرة وهو أمر مهم لدى الدائنين أو قصر فترة تسديد الدين تجعل المستثمرون يفضلون استثمار أموالهم لضعف المخاطرة ولقابليتهم على التنبؤ بما يمكن أن يحدث فيما يتعلق بوضع المشروع وبالتالي احتمالية حصولهم على أموالهم وفق الشروط المتفق عليها؛

- قد تكون تكلفة الحصول على تمويل قصير الأجل أقل من تكلفة الحصول على تمويل متوسط طويل الأجل لقصر فترة السداد ولضعف نسبة المخاطرة؛

- الحاجة للأموال في بعض المشاريع الموسمية الأمر الذي يؤدي إلى تواجد سيولة لا حاجة لها في حالة التمويل طويل الأجل. لذا تلجأ المشاريع إلى البحث عن مصادر تمويل قصيرة الأجل لسد النقص الآني في السيولة ولتمويل احتياجاتها الموسمية؛

- بعض حالات التمويل قصير الأجل تكون بدون فوائد أي لا تتحمل المشاريع أي تكلفة وذلك في حالة الشراء بالأجل على أن يتم التسديد لمدة معينة.

وتتمثل مصادر التمويل الرئيسية للتمويل قصير الأجل فيما يلي:

2-3-1- الإئتمان المصرفي:

يتمثل الإئتمان المصرفي في القروض المختلفة التي يقدمها البنك لعملائه من المؤسسات التجارية الصناعية. أي أن البنوك تقوم بتزويد المنشآت بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها الجارية.

يعتبر اختيار البنك من الأمور الرئيسية التي تواجه المنشأة التي تفكر في استخدام الإئتمان المصرفي ومن القواعد العامة التي يستحسن على المؤسسة استخدامها في حالة اختيار البنك ما يلي:

- لا بد أن يتناسب حجم البنك مع حجم المؤسسة التي يعتزم الحصول على القروض منها. ويرجع ذلك إلى أن هناك قيود اقتصادية وقانونية على مقدار القروض التي يمكن لأي بنك أن يمنحها للعميل الواحد؛

- على المؤسسة أن تختار البنك الذي يتبع سياسات تتماشى مع حاجياته وظروفه حيث أنه من

المعروف أن البنوك تختلف فيما بينها في شروط منح الإئتمان؛

- يلاحظ أن البنك في حالة درايته و خبرته بعمليات المؤسسة. يكون قادرا على مدها بالمشورة المالية، ولكن من الناحية الأخرى نجد انه من غير المرغوب فيه أن يتم التعامل مع بنك له اتصال وثيق بالمشروعات المنافسة حتى لا تتسرب المعلومات عن المؤسسة للمؤسسات المنافسة؛
 - يجب على المؤسسات أن تتجنب التعامل مع البنوك التي لا تتعامل مع البنوك بعلاقات حسنة مع البنوك الأخرى أو مع البنك المركزي؛
 - ينبغي التعامل مع البنوك القوية ذات المركز المالي السليم و الإدارة الواعية والرشيده، وبصورة عامة يجب أن يكون الإختيار حكيما منذ البداية حتى يمكن إنشاء اتصال مرضي وفعال بين المؤسسة والبنك الذي تتعامل معه ومثل هذه العالقة كفيلة بمنع ظهور أي نزاع في المستقبل و يتخذ الإئتمان المصرفي عدة أشكال يمكن حصرها فيما يلي:
 - حسابات الجاري المدين: وهي عبارة عن تسهيلات يقدمها البنك لعملائه وفي حدود سقف معين يستطيع العميل السحب من هذا الحساب وفي حدود السقف الممنوح ويتم احتساب الفائدة على المبلغ المستخدم من السقف الجاري مدين و يجب على العميل إيداع حصيلة مبيعاته أو نشاطه التجاري في حسابه لدى البنك كما يشترط عدم تجاوز سقف الجاري مدين الممنوح.
 - خصم الأوراق التجارية: حيث يقوم العملاء الذين يتعاملون بالبيع لأجل بتسيير هذه الكمبيالات لدى البنك التجاري حيث يقوم البنك باحتساب الفائدة على الكمبيالة حتى تاريخ الإستحقاق وخصمها من القيمة الإسمية للكمبيالة و إعطاء العميل صافي قيمة الكمبيالة.
 - الجاري مدين المستندي: في هذا النوع من التمويل يقوم البنك التجاري بدفع قيمة الإعتماد المستندي نيابة أو بعد فترة على العميل المستورد وذلك حتى يقوم العميل بدفع قيمة هذا الجاري مدين بعد بيع بضاعة معينة يتم الإتفاق عليها، وسمي جاري مدين مستندي لأنه يستخدم لتمويل الإعتمادات المستندية.
- وهناك أسس يضعها البنك التجاري عند قيامه بمنح عملائه لأنواع مختلفة من القروض ومن هذه الأمور:

❖ مبلغ القرض:

يجب إن يتناسب مبلغ القرض مع حجم نشاط العميل التجاري لذلك يجب على البنك دراسة حاجة العميل التمويلية وتحديد المبلغ الذي يتناسب مع حجم نشاط العميل، ونود الإشارة هنا إلى أن منح العميل قرضا يفوق حجم نشاطه يؤدي إلى انخفاض قدرة العميل على خدمة دينه بالإضافة إلى ارتفاع نفقات أو يؤدي إلى المزيد من طلبات الإقتراض لهذا العميل.

❖ الغرض من القرض:

يجب على البنك أن يقوم بدراسة الغرض من التمويل المطلوب من العميل وذلك حتى يقوم العميل بتوجيه نحو نوع التمويل الملائم لهذا الغرض. أن البنك التجاري بمثابة المستشار بالنسبة للعميل.

❖ مدة القرض:

تفضل البنوك بشكل عام القروض قصيرة الأجل.

❖ مصادر الوفاء:

يجب على البنك التجاري دراسة مصدر السداد الأساسي لدى العميل ومدى كفايته لسداد التزامات البنك كما يدرس أيضا مصادر السداد الثانوية المتوفرة لدى العميل.

❖ مسموعات المقترض:

هنا يجب التأكد من رغبة العميل في السداد من خلال مسموعات الأدبية والتجارية.

❖ قدرة العميل الإدارية والفنية:

إن إدارة المشروع الجيدة تؤدي إلى حسن استغلال الأموال لدى هذه المؤسسة و بالتالي القدرة على سداد التزاماته.

2-3-2- الإئتمان التجاري:

يمكن تعريف الإئتمان التجاري بأنه الإئتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها، أي أن الإئتمان التجاري يمكن الشركة من شراء وتدير احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية من شركة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة، وتظهر قيمة هذه المشتريات وتعامل في دفاتر الشركة المشتراة محاسبيا كحساب الدائنين (الموردين) يحتاج المشتري إلى الحساب الإئتمان التجاري في حالة عدم الكفاية رأس ماله العامل لمقابلة الحاجات الجارية وعدم مقدرته على الحصول على القروض المصرفية وغيرها من القروض المصرفية الأجل ذات التكلفة المنخفضة. (عبد الغفار. حنفي، 1992، ص263)

2-4- مصادر أخرى للتمويل (التمويل الدولي)

إن حتمية التمويل الخارجي تنشأ نتيجة لقصور أو ضعف التمويل المحلي، ومن ثم لابد من تغطية الفجوة عن طريق الموارد المالية الأجنبية. غير أن الإستعانة بتلك الموارد يترتب عنها أعباء معينة وهي في الحقيقية ثمن يدفع

لأصحابها. غير أن مدى ارتفاع الأعباء أو انخفاضها يتفاوت طبقاً لأشكال التمويل الخارجي كما يتأثر بكيفية استخدام الجهة المدينة للموارد المالية. وعموماً يمكن للتمويل الدولي أن يكون في شكل منح وإعانات تقدمها العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة في التنمية الاقتصادية، أو في شكل قروض أجنبية قائمة على القواعد و الأسس التجارية السائدة وفقاً لظروف السوق العالمية مع التعهد بردها و بدفع فائدة وفق شروط معينة.

كما يمكن أن يكون في شكل استثمار أجنبي مباشر حيث يتعلق الأمر بالاستثمارات المنتجة المحققة من طرف كبرى الشركات الأجنبية، والتي تسمح لهذه الأخيرة بالتأثير أو السيطرة على المؤسسات المحلية (Robert le Duff, 1996, P. 116).

2-4-1- القروض الخارجية:

هي تلك القروض القائمة على القواعد و الأسس المالية و التجارية السائدة وفقاً لظروف السوق مع التعهد بردها و بدفع فائدة عنها وفق شروط معينة. (خليل عبد القادر، 2007-2006، ص16)

وهكذا يتضح أن القروض الخارجية تمثل التزامات خارجية علي القطر المستفيد منها و تتمثل هذه الإلتزامات بحتمية سدادها أو ما يسمى بخدمة الدين و التي تتضمن أصل الدين و مدفوعات سعر الفائدة المستحقة ضمن آجال يحددها الطرفان المتعاقدان.

تأخذ القروض الخارجية أشكالاً متعددة و معايير مختلفة منها:

❖ أنواع القروض الخارجية حسب طبيعتها (استخداماتها):

حسب هذا المعيار المتمثل في استخدامات القروض فإنها تنقسم إلى:

✓ القروض الخارجية لأغراض اقتصادية: وتستخدم هذه القروض لأغراض عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

✓ القروض الخارجية للأغراض الاستهلاكية: وتستخدم هذه القروض لمواجهة الزيادة في الطلب الاستهلاكي من قبل الطرف المفترض، وتكون بهيئة قروض عينية أو نقدية.

✓ القروض الخارجية للأغراض العسكرية: وهي القروض الموجهة للأغراض العسكرية.

*أنواع القروض الخارجية حسب طول مدة سدادها:

وحسب هذا المعيار فان القروض الخارجية تنقسم إلى ثلاثة أنواع: (Scott, Bankruptcy : 32, , 1982.P55)

✓ القروض الخارجية طويلة الأجل: وهي القروض التي يمتد أجل سدادها لأكثر من خمس سنوات، سواء بالنقد الأجنبي أو بالسلع والخدمات.

✓ القروض الخارجية متوسطة الأجل: وهي القروض الخارجية التي تكون مدتها أكثر من سنة أقل من خمس سنوات.

✓ القروض الخارجية قصيرة الأجل: وهي القروض التي يستحق سدادها خلال فترة سنة واحدة أو اقل ويتم ذلك بالنقد الأجنبي أو بالسلع والخدمات.

*أنواع القروض الخارجية حسب شروط تقديمها:

على الرغم من أن القروض الخارجية تعد كالتزامات تسدد في أجلها المحددة، إلا أنها تختلف من حيث درجة المشروطة المصاحبة لها وهي علي نوعين:

✓ القروض الميسرة: هي تلك القروض التي تعقد بشروط ميسرة تتمثل في انخفاض معدل الفائدة وطول فترة السداد، وتتمثل بالقروض الحكومية والمتعددة الأطراف (جمال الدين العويسان، 2000.ص70)

✓ القروض الصعبة: وتتسم بقصر فترتي الإستحقاق والسماح، وارتفاع معدلات الفائدة عليها، أي بشروط تجارية، وغالبا ما تتمثل بالقروض من المصادر الخاصة كالبنوك التجارية. (جمال الدين العويسان، 2000.ص70)

*أنواع القروض الخارجية حسب محتواها:

تأخذ القروض الخارجية شكلين مختلفين بالنسبة لمحتواها: (خليل عبد القادر، 2006-2007، ص16)

✓ قروض نقدية: وهي مبالغ نقدية يحصل عليها البلد من المصادر المختلفة الأنفة الذكر، وهي الشكل الشائع لصور القروض الخارجية، وتكون عادة بالعملات الأجنبية (القيادية)، يتصدرها الدولار الأمريكي.

✓ قروض سلعية: وهي تدفقات من السلع يحصل عليها الطرف المستفيد، حيث يمكن تسديدها بالإنتاج أيضا علي شكل بضائع عند بدء المشروع بالإنتاج.

*أنواع القروض الخارجية حسب مصادرها:

و تتمثل هذه القروض وفقا لهذا المعيار وهو مصدر القروض:

- ✓ **القروض الرسمية:** وهي القروض المقدمة من طرف حكومات أقطار الفائض و الهيئات والمؤسسات الرسمية و التي تكون عادة بشروط ميسرة، وهي علي نوعين:
- ✓ **القروض الحكومية الثنائية:** وهي تلك القروض التي تمنحها الحكومات الأجنبية علي أسس تجارية بغض النظر عما إذا كانت الجهة التي تلقت القروض هي حكومة الدولة المقترضة أو احد أشخاصها العامة أو الخاصة، و الجدير بالذكر أن أسعار الفائدة لمثل هذه القروض تكون اقل من أسعار الفائدة في الأسواق المالية إلا أنها تتأثر في توجيهها بالإعتبارات السياسية (عبد الباسط وفاء،، 2001، ص42)
- ✓ **القروض متعددة الأطراف:** وهي القروض والإعتمادات التي تقدمها المنظمات و الهيئات الدولية والإقليمية إلى الدول المقترضة، وتختلف هذه القروض باختلاف الهيئات المانحة لها. إذ غالبا ما تعكس هذه الشروط وجهة نظر الأقطار الأم التي تضم تلك المنظمات، كالبنك الدولي للإعمار والتنمية وصندوق النقد. (Mourgues Nathalie ، 1996-10-12.P)
- ✓ **القروض الخاصة:** وهي قروض تمنحها جهات غير رسمية: أشخاص طبيعية أو معنوية تكون هذه القروض عادة قصيرة الأجل و بأسعار فائدة مرتفعة، و تقتزن عادة بعمليات استثمارية أو بعمليات تمويل الصادرات، و الجزء الأكبر يمنح للقطاع الخاص في البلد الملتقي، واهم أنواعها:
- قروض المصدرين:** وهي قروض تقدمها المؤسسات و كبار المصدرين لتوريد السلع و الخدمات إلى الدول المدينة شريطة أن تكون مضمونة من قبل الحكومات، و بأجال سداد لا تزيد عن خمس سنوات، و يحدد عليها معدل الفائدة السائد في الأسواق المالية الدولية.
- ✓ **قروض البنوك التجارية الأجنبية الخاصة:** وهي عبارة عن تسهيلات مصرفية تحصل عليها البلاد النامية من هذه البنوك لتمويل العجز المؤقت في حصيللة النقد الأجنبي، و تعتبر هذه القروض قصيرة الأجل، وذات أسعار فائدة مرتفعة تتحدد في ضوء سعر الفائدة علي القروض قصيرة الأجل السائدة في البلد الأجنبي القائم به البنك وفي ضوء أسعار الفائدة السائدة في أسواق المال الدولية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

❖ دراسة عبد القادر شلاي وعلال قاشي "مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر المالية"

مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم في جامعة أكلي امحمد أولحاج بالبويرة أيام: 2013/11/27/26 م، وتطرقت هذه الدراسة إلى مفهوم وسبل إدارة المخاطر المالية والبعد الاستراتيجي لإدارة المخاطر في المؤسسة، ومن النتائج التي خرجت بها الدراسة:

- 1- إدارة المخاطر المالية يترتب عليها تخفيض مستوى المخاطر المالية التي يحتمل أن تحدث، ويأتي في مقدمة هذه المخاطر مخاطر تغير سعر الفائدة، ومخاطر تغير سعر الصرف، ومخاطر تغير سعر السلع.
- 2- هناك سبل عديدة للتعامل مع المخاطر المالية من بينها التأمين وإدارة التوازن بين أصول المنشأة وخصومها.
- 3- مراجعة و تقييم الخطة الإستراتيجية تعتبر عملية مستمرة، و يمكن أن تبدأ في أي مرحلة من مراحل هذه الخطة، و يمكن أن يستمر تحليل وإدارة المخاطر إلى أن تصبح تكاليف استخدامها أكثر من فائدها المحتملة للمؤسسة.

هذه الدراسة شابهت دراستنا من حيث المفاهيم الأساسية لإدارة المخاطر المالية حيث تنوعت التعاريف والمصطلحات، وكذا في استراتيجيات إدارة هذه المخاطر، أما فيما يتعلق بنقاط اختلاف هذه الدراسة عن دراستنا فقد كانت هذه الدراسة دراسة نظرية بحتة، تطرقت للتأمين وإدارة التوازن بين الأصول والخصوم وكذا التغطية في جانب سبل إدارة المخاطر كما توسعت في البعد الاستراتيجي لإدارة المخاطر المالية، وهذا على عكس دراستنا التي كانت دراسة نظرية وتطبيقية من خلال استبانة موزعة على عدة مؤسسات، كما أن دراستنا لم تتوسع في جانب الاستراتيجيات.

❖ دراسة نسيمه بروال بعنوان " استراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية "

مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة أم البواقي 2010/2011، إذ تطرقت هذه الدراسة إلى بيان المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية عامة والمخاطر المالية خاصة، وذلك بدراسة لحالة مؤسسة ملبنة الأوراس، وقد خلصت الباحثة لمجموعة من النتائج أهمها:

- 1 - يساعد تصنيف المخاطر إلى مخاطر حرجية ومخاطر ضعيفة على فعالية التحكم في المخاطر لأنها تسمح بتحديد الأولويات والتخصيص الأمثل للموارد المخصصة للتحكم في المخاطر.
 - 2 - إن اختلاف استراتيجية إدارة المخاطر المالية من مؤسسة إلى أخرى ناجم عن اختلاف البيئة التي تعمل بها المؤسسة، طبيعة نشاطها بالإضافة إلى طريقة تفكير العاملين بالمؤسسة، إلا أنه هناك قواعد عامة لوضع هذه الاستراتيجية.
 - 3 - لا يمكن التخلص تماما من المخاطر المالية التي تتعرض لها استثمارات المؤسسة لأنها تجمع بين مخاطر الاستثمار المتصلة فيه ومخاطر التمويل، ولكن يمكن الإحتياط منها والحد من أثارها في حالة تحققها.
- هذه الدراسة كانت مشابهة لدراستنا في عدة نقاط منها الإلمام بجانب المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، وطرق إدارتها والتحكم فيها من خلال استراتيجيات مختلفة، فيما اختلفت هذه الدراسة مع موضوعنا في تطرقها للمؤسسات الاقتصادية فقط، وشملت دراسته حالة مؤسسة واحدة، كما أنها دراسة موسعة تناولت أيضا الجانب التمويلي للاستثمارات على عكس دراستنا التي شملت كلا من المؤسسات الاقتصادية والتمويلية لعينة من المؤسسات عبر ربوع الوطن والتي كانت دراسة مركزة على المخاطر المالية وإدارتها.

❖ دراسة بلعزوز بن علي بعنوان "استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية"

وهي مقالة نشرت في مجلة الباحث، العدد 7 لسنة 2010/2009، تناولت الدراسة مفاهيم كل من المخاطر وإدارة المخاطر، وخلصت إلى النتائج التالية:

- 1- أهم طرق التعامل مع الخطر إما نقله أو تحويله أو قبوله.
- 2- السعي ضد المخاطر المالية و التحوط منها يعتبر أساسياً.
- 3- استراتيجيات التحوط كثيرة ومختلفة لا تكفي عدة أوراق بحثية لتغطيتها.

هذه الدراسة شابهت دراستنا من حيث المفاهيم العامة للمخاطر المالية وإدارتها، كما تطرقت إلى أدوات التحوط من المخاطر المالية والاستراتيجيات التي يمكن إتباعها، واستخدامات المشتقات المالية في إدارة المخاطر، واختلفت هذه الأخيرة عن دراستنا في كونها دراسة نظرية، تطرقت إلى إشكالية مشروعية المشتقات المالية كأداة من أدوات التحوط على عكس دراستنا التي كانت نظرية وتطبيقية (استبيان) وذكرنا المشتقات المالية على سبيل أداة من أدوات التحوط .

❖ دراسة فاطمة بوهلالي "إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"

وهي عبارة عن مقال نشر في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي 35(01) وقد استهدفت هذه الدراسة بيان المخاطر المالية التي تواجه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وخلصت الباحثة إلى بعض النتائج أهمها:

- 1 - بعض المؤسسات الاقتصادية تفتقر إلى مصلحة خاصة بإدارة المخاطر المالية، مما يؤثر سلباً على إدارة المخاطر رغم قيام المؤسسة ببعض إجراءاتها.
- 2 - تعتمد المؤسسات المدروسة على مزج مختلف استراتيجيات إدارة المخاطر.
- 3 - تتنوع وتختلف المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية (مخاطر سيولة، مخاطر السوق...).

هذه الدراسة كانت مشابهة كثيراً لدراستنا وذلك من حيث المفاهيم العامة للدراسة وأدوات القياس الخاصة بهذه المخاطر وطرق التحوط من المخاطر المالية، كما اعتمدت أيضاً الاستبانة في الدراسة الميدانية ولكن هذه الأخيرة اختلفت عن موضوعنا في عدة نقاط، كونها اقتصرت فقط على المؤسسات الاقتصادية، وشملت عينة دراستها بعض المؤسسات في ولاية الأغواط فقط أما دراستنا فقد شملت مؤسسة تمويلية.

❖ دراسة بن موسى سماح بعنوان "دراسة مدى تطبيق إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الإقتصادية والتمويلية"

مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة أدرار 2020/2021، إذ تطرقت هذه الدراسة إلى بيان المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية عامة والمخاطر المالية خاصة، وذلك بدراسة لحالة عينة من المؤسسات في الجزائر وقد خلصت الباحثة لمجموعة من النتائج أهمها:

- 1 - تتنوع المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية والتمويلية المدروسة خاصة: مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر صعوبة تحصيل الديون...
 - 2 - تعتمد المؤسسات المدروسة على سياسة المزج بين مختلف استراتيجيات إدارة المخاطر فأحياناً تلجأ إلى إستراتيجية التجنب وأحياناً القبول، وفي الكثير من الحالات فضلت استراتيجية التحويل خاصة عن طريق التأمين كونه أحد الخيارات المتاحة أمام هذه المؤسسات على اعتبار أن هناك أنواع من التأمين إجبارية من جهة وكذا انخفاض تكلفته وسهولة إجراءاته مقارنة بباقي الأدوات من جهة أخرى.
 - 3 - تفتقد المؤسسات المدروسة لبعض المفاتيح الإستراتيجية لإدارة مخاطر فعالة على غرار عدم توفر مصلحة خاصة بإدارة المخاطر ببعضها، وهو ما يؤثر سلباً على التحكم في إدارة المخاطر بالمؤسسة رغم قيامها بالعديد من إجراءاتها.
 - 4 - تتنوع الأدوات التي تستخدمها المؤسسة للتحوط من المخاطر المالية خاصة: التأمين، اللجوء إلى تسهيلات الصندوق والتخفيضات في أسعار المخزونات للحصول على السيولة اللازمة، واختيار هذه الأدوات مرتبط أساساً بالوضعية المالية للمؤسسة من جهة وللمحيط الذي تنشط فيه المؤسسة من جهة أخرى.
- هذه الدراسة كانت مشابهة لدراستنا في عدة نقاط منها الإلمام بجانب المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، وطرق إدارتها والتحكم فيها من خلال استراتيجيات مختلفة، فيما اختلفت هذه الدراسة مع موضوعنا في تطرقها للمؤسسات الاقتصادية فقط، وشملت دراسته حالة مؤسسة واحدة، كما أنها دراسة موسعة تناولت أيضاً الجانب التمويلي للاستثمارات على عكس دراستنا التي شملت كلا من المؤسسات الاقتصادية والتمويلية لعينة من المؤسسات عبر ربوع الوطن والتي كانت دراسة مركزة على المخاطر المالية وإدارتها.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

❖ دراسة Georges Constantin تحت عنوان:

« La gestion des risques financiers par les entreprises: explications théoriques versus études empiriques »

وهي مقالة نشرت في المجلة العلمية "financière Revue d'économie" في العدد 72 سنة 2003، وقد شرحت هذه الدراسة طرق إدارة المخاطر المالية للشركات الكبرى من خلال عدة نظريات تقابلها أدلة تجريبية ومما خلصت إليه هذه الدراسة:

- 1 - هناك علاقة بين حجم و طبيعة الشركة ونوع المخاطر المالية التي قد تواجهها والطريقة المناسبة لكل منها من أجل مواجهة هذه المخاطر.
- 2 - من أهم أدوات التحوط من المخاطر المالية في الشركات الكبرى هو استعمال المشتقات المالية.

وقد تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا في أنها ركزت على المشتقات؛ إذ هي أداة للتحوط من المخاطر المالية، كما أوضحت الدراسة أهم أنواع المخاطر المالية التي قد تصيب الشركات (مخاطر السوق- مخاطر السيولة- مخاطر التأمين...)، أما اختلافها مع بحثنا فكونها ركزت على الشركات العالمية الكبرى فقط، كما درست المخاطر المالية في السوق وفقا لنموذجي مودلياني وميلر، وأيضاً بحثت في أسباب ومصادر المخاطر المالية (دائنون، ممولون...) على عكس بحثنا فقد درس المؤسسات الجزائية، ولم يركز على مخاطر السوق بل شملها بنظرة عامة فقط ولم تتطرق دراستنا إلى النماذج والنظريات الخاصة بإدارة المخاطر المالية.

❖ دراسة KodjoviAssoé و Martin Boyer تحت عنوان :

« Gestion des risque financier -les petites et moyenne Enterprise face aux risque financiers »

وهي عبارة عن مقالة في مجلة علمية تحت عنوان " assurance et gestion des risques " جويلية 2004 ، تناولت هذه الدراسة نظرة عامة عن المخاطر المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق إدارتها والاستراتيجيات المتبعة في ذلك واهم النتائج التي خرجت بها هي:

- 1 - تكلفة إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون كبيرة في معظم الحالة ويصعب تغطيتها.
- 2 - إدارة المخاطر المالية عملية جد مهمة وأساسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ذلك لأن خطر الإفلاس يهددها أكبر من المؤسسات الكبيرة.

وقد تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا في المفاهيم الأساسية لإدارة المخاطر المالية، واختلفت مع موضوعنا في كونها دراسة نظرية بحتة تناولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط، كما أوضحت وحددت الاستراتيجيات المناسبة لإدارة كل نوع من الخطر هذا على عكس بحثنا الذي كان ذا جزئين نظري وتطبيقي وشمل المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة والكبيرة،

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة وهي العمليات المالية التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد والخطر المرتبطين بالاستثمار في المؤسسة، وذلك بقصد تعظيم القيمة السوقية لتلك المؤسسة، وهي تتضمن المراحل الأساسية أولها تحديد وتعريف الخطر المالي ثم قياس الخطر المالي وأخيراً إدارة الخطر المالي.

وقد وجدنا أن العلاقة بين إدارة المخاطر المالية وبين تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، هي علاقة تكامل حيث أن إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة يترتب عليها تخفيض مستوى المخاطر المالية التي يحتمل أن تتعرض لها المؤسسة، وهو ما يساعد على تخفيض علاوة المخاطرة التي يطلبها المستثمرون بالمؤسسة وبالتالي تنخفض تكلفة التمويل بالمؤسسة، والتي تعتبر - وفقاً لنظرية التمويل - أحد الأدوات الرئيسية لقدرة المؤسسة على تحقيق النمو المربح، وخلق وتعظيم القيمة للمساهمين.

فغم إختلاف المؤسسات وتعدد وتنوع وظائف المؤسسة الإقتصادية والتي تعتبر العمود الأساسي والجوهري للنشاط الإقتصادي، فإن الوظيفة المالية هي الوظيفة الحيوية لكل مؤسسة، وذلك مهما اختلفت أشكال أو هياكل هذه المؤسسة حيث أن جميع المؤسسات تحتاج إلى الأموال حتى تتمكن من ممارسة أنشطتها، وكل الوظائف الأخرى في المؤسسة سواء وظيفة التسويق أو الإنتاج، أو وظيفة الموارد البشرية.... ولا يمكن النهوض بها دون توفر الأموال اللازمة، حيث تتعلق هذه الوظيفة بالنشاط المالي للمؤسسة، بمعنى الحصول على الإحتياجات المالية من مصادرها المختلفة، هذه المصادر التي يمكن أن تكون دائمة أو مؤقتة، كما يمكن أن تكون داخلية أو خارجية، ولا يقتصر النشاط المالي على مجرد الإقتراض بل يتعداه كذلك لكي يشمل الرقابة على الإستخدام الفعال لهذه الأموال.

ومن خلال استعراض لأوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية، نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي، وهدفها العام، إلا أنها تختلف عنها في جوانب أخرى والتي تمثل الإسهام العلمي لهذا البحث في حدود ما توصلنا إليه.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

تمهيد الفصل:

بعد أن تناولنا في الفصل السابق على الإطار النظري الذي يساعد على فهم الأسس والقواعد التي يبني ويقام عليها مفهوم إدارة المخاطر المالية، وهذا من خلال توضيح الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا المفهوم في بيان واقع إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية والتمويلية، وسنحاول في هذا الفصل إسقاط هذا المفهوم على دراسة ميدانية من خلال دراسة عينة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية - فرع إليزي - ، قصد معرفة مدى تطبيق إدارة المخاطر المالية فيها، وكذا أنواع المخاطر المالية التي تواجهها في بيئة الأعمال، وأيضا التعرف على الأدوات التي تتبعها لقياس المخاطر وأهم الاستراتيجيات المتبعة للسيطرة والتحكم في الأخطار التي تعترضها،

ويشتمل هذا الفصل إجراءات الدراسة ومنهجيتها والمجتمع وطريقة اختيار العينة وخطوات تطوير أدوات الدراسة التحقق من الخصائص السيكمومترية والمتمثلة في الصدق والثبات وكذلك القواعد المتبعة أثناء عملية التحليل والمعالجة الإحصائية التي اعتمدها الباحث في التوصل إلى النتائج.

ولهذا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما :

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المطلب الأول: الطرق المنهجية المتبعة

• الدراسة الاستطلاعية:

بعد تصميم أداة الدراسة في صورتها الأولية، قام الباحث باختيارها ميدانيا من خلال الدراسة الاستطلاعية التي أجريت على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حيث تم اختيار (10) عمال، وهذا للتعرف على مدى ملائمة الأداة للغرض المرجو من تطبيقها وهو صلاحيتها لقياس ما وضعت من أجله (صدق الأداة)، وكذا مناسبتها لخصائص عينة البحث من حيث سهولة ألفاظ عبارتها وفهمها من طرف العمال (عينة الدراسة)، كل هذا لإمكانية تعديل بعض العبارات غير الملائمة وتنظيم محتوى الأداة تمهيدا للدراسة الأساسية.

• منهج الدراسة :

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

• مجتمع وعينة الدراسة :

تألف مجتمع الدراسة من عمال الوكالات الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على مستوى الوطن. وأجريت الدراسة على عينة قصدية قوامها 30 عامل تابعين للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ولاية اليزي، العينة موضحة في الجدول رقم(1).

الجدول رقم(01) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة	سنوات الخدمة	العدد	النسبة
ثانوي	6	20 %	أقل من 10 سنوات	22	73.33 %
جامعي	24	80 %	من 10 إلى 15 سنة	08	26.66 %
المجموع	30	100 %	المجموع	156	100 %

المصدر: من إعداد الطالبين

• مجالات البحث:

المجال المكاني والزمني:

أنجزت هذه الدراسة خلال السنة الدراسية 2022-2023 ابتداء من جانفي 2023 الى غاية أفريل 2023. وتم انجاز هته الدراسة على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ولاية إيليزي.

• أدوات جمع البيانات والمعلومات:

استخدمنا في هذه الدراسة أداة الاستبيان الذي يُعتبر من الأدوات المنهجية والخاصة بجمع البيانات في المنهج الوصفي، وهو عبارة عن استمارة مكتوب عليها مجموعة من الأسئلة مرتبطة بطريقة منهجية ودقيقة حسب موضوع البحث يحضرها الباحث مسبقاً ويُقدمها لمتجوبين بهدف تحصيل معلومات قد تُثبت أو تنفي فرضيات البحث المقترحة من طرف الباحث

لتصميم الاستبيان قام الباحث بإتباع الخطوات العلمية التالية:

1 - تحديد الهدف من الاستبيان وتمثل في التعرف على واقع إدارة المخاطر والتمويل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ولاية اليزي .

2 - الاطلاع على العديد من المراجع العلمية المختصة ومنها دراسة (أكتبلو الدراسات السابقة (اسم المؤلف، والسنة) مثال: (سفيان ، 2023)..... وذلك للاستفادة منها في تحديد محاور و عبارات الاستبيان قيد البحث.

3 - تم تحديد المحاور الرئيسية للاستبيان في المحاور الثلاثة الآتية: المعلومات الشخصية، إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، التمويل في المؤسسات الاقتصادية).

4 - قام الباحث بإعداد استمارة استطلاع رأي مجموعة من الخبراء بلغ قوامها (05) خبراء من أعضاء هيئة التدريس وخبرة لا تقل عن عشرة سنوات وذلك لإبداء الرأي في المحاور الرئيسية وتحديد الأهمية النسبية لكل محور ولقد اتفق الخبراء على مناسبة المحاور الثلاثة للغرض الذي وضعت من أجله.

5 - قام الباحث بوضع مجموعة من العبارات لكل محور من محاور الاستبيان في ضوء أهميتها النسبية وقد بلغ عدد الفقرات (20)فقرة.

6 - قام الباحث بعرض محاور الاستبيان و العبارات التي تمثلها على نفس الخبراء لإبداء الرأي في مدى مناسبة العبارات للمحاور التي تندرج تحتها، كما طلب منهم حذف أو اضافة أو تغيير صياغة أي عبارة من العبارات أو نقل عبارة من محور الى اخر في ضوء ما يروونه مناسباً، وقد بلغ عدد عبارات الاستبيان في ضوء آراء الخبراء (19) فقرة والجدول رقم () يوضح ذلك.

الجدول رقم (02) يوضح عدد العبارات في كل محور من محاور الاستبيان

عدد العبارات	محاور الأداة
11	إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية
08	التمويل في المؤسسات الاقتصادية
19	مجموع العبارات

المصدر: من إعداد الطالبين

كما أن جميع درجات الأداة ايجابية ويصح المقياس على خمسة تدريجات (أوافق بشدة، أوافق ، محايد، لا أوافق بشدة ، لا أوافق).

• الشروط العلمية لأداة الدراسة:

صدق الاتساق الداخلي لعبارات الأداة:

قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي على عينة استطلاعية مكونة من (10) عمال وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل محور و الدرجة الكلية للأداة

جدول رقم (03): يوضح الصدق البنائي لمحاور الأداة

المحاور	معامل الارتباط	درجة الاحتمال المعنوية	الدلالة الإحصائية
إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية	0.962	0.000	دال عند 0.01
التمويل في المؤسسات الاقتصادية	0.740	0.020	دال عند 0.05

المصدر : من إعداد الطالبين

ويتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين محاور الأداة والأداة ككل جاءت قوية ودالة إحصائية وعليه يمكن القول أن أداة الدراسة تتميز بدرجة عالية من الصدق.

ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة اعتمد الباحث على حساب معامل ألفا كرومباخ لكل محور من محاور الأداة. جدول رقم (04):يوضح معاملات الثبات لمحاور الأداة باستخدام طريقة الفا كرومباخ.

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرومباخ
إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية	11	0.871
التمويل في المؤسسات الاقتصادية	8	0.775
معامل الثبات الكلي	19	0.811

المصدر: من إعداد الطالبين

ويتضح من خلال الجدول رقم (04) أن معاملات الثبات جيدة، وعليه يمكن القول أن أداة الدراسة تتميز بدرجة عالية من الثبات.

إجراءات التطبيق الميداني:

بعد استكمال كل الإجراءات اللازمة والتأكد من الأسس العلمية قام الباحث بتوزيع أداة الدراسة على أفراد العينة وارجاعها خلال الاسبوع الأخير من شهر مارس 2023. بينما تفرغ البيانات وتحليلها ومناقشتها استمرت حتى نهاية شهر أفريل من نفس السنة.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

للتحقق من صحة الفروض، استخدم الباحث برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم التربوية والاجتماعية. spss.20 وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

تصحيح الإستبانة

صيغت إستجابات العمال وفقاً لمقياس لكرت الخماسي، نظراً لما تتمتع به هذه الطريقة من سهولة ويسر إضافة الى أنها تزيد من درجة ثبات الإستبيان، لإحتوائها على عدد من الدرجات أمام كل فقرة تتراوح ما بين الموافقة بشدة، موافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة ويقابلها بالأرقام على الترتيب (5-4-3-2-1)، بحيث مثل رقم (5) العلامة العليا للفقرة، والرقم (1) العلامة الدنيا للفقرة، أما العلامة العليا تساوي عدد فقراته $5 \times$ ، والعلامة الدنيا تساوي عدد فقراته $1 \times$.

وللإستبانة العلامة العليا تساوي عدد فقراتها $5 \times$ ، والعلامة الدنيا عدد فقراتها $1 \times$.

-طلب من العمال إستجابة لهذه الأداة بتحديد درجة توافر أو تحقق كل فقرة بوضع (x) في المكان المناسب أمام كل فقرة من خلال الإستبيان، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (05): توزيع سلم الإجابات على فقرات الإستبيان

كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبين

• الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث :

بعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات والبحوث المتعلقة بالدراسة الحالية وفي ضوء طبيعة الدراسة استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

$$\bar{X} = \frac{\sum X}{N}$$

1-المتوسط الحسابي

حيث:

$\bar{X}$:المتوسط الحسابي للدرجات

$\sum X$:مجموع الدرجات

N: عدد الأفراد

والهدف من استعماله هو الحصول على متوسط استجابات افراد العينة (العمال)

$$S = \sqrt{\frac{\sum X^2}{N} - \left(\frac{\sum X}{N}\right)^2}$$

2-الإنحراف المعياري

حيث:

$\sum X$:مجموع الدرجات

$\sum X^2$:مجموع مربعات الدرجات

والهدف منه قياس مدى تشتت استجابات أفراد العينة (العمال)

$$\alpha = \frac{k}{k-1} \left(1 - \frac{\sum s^2 i}{s^2 i}\right)$$

3-معامل الفا كرونباخ

حيث:

k : عدد مفردات الإختبار

$\sum s^2 i$:تباين درجات كل مفردة من مفردات الإختبار

$s^2 i$:التباين الكلي لمجموعة مفردات الإختبار

والهدف منه تحديد وحساب ثبات أدوات البحث (استبيان إستطلاع العمال)

4- الإختبار T-test لعينتين مستقلتين :

لمعرفة الفروق المجودة بين العينات المستقلة.

أستخدم هذا الإختبار في مقارنة متوسط عينة (أساتذة التربية البدنية، ومفتشي التربية الوطنية) في تقويم منهاج

التربية البدنية والرياضية حسب مجالات الدراسة ويعبر عنها كالتالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \mu_1 = \mu_2 \\ H_1: \mu_1 \neq \mu_2 \end{array} \right.$$

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

المطلب الأول: عرض ومناقشة نتائج الفرضية العامة

واقع إدارة المخاطر والتمويل في الوكالة الوطنية للدعم وتنمية المقاولاتية في ولاية اليزي قدر بدرجة كبيرة. وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عمال الوكالة، لكل مجال من مجالات الأداة واعتمد الباحث المقياس الآتي لتقدير درجة تقويم الأساتذة من خلال تصنيف المتوسط الحسابي الى خمسة مستويات هي:

❖ 2.09 - 2.26 درجة التقويم قليلة جدًا.

❖ 2.27 - 2.44 درجة التقويم قليلة.

❖ 2.45 - 2.62 درجة التقويم متوسطة.

❖ 2.63 - 2.80 درجة التقويم كبيرة.

❖ 2.81 - 2.98 درجة التقويم كبيرة جدًا.

جدول رقم (06) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات العمال على كل مجال من مجالات الدراسة

المحور	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة تقدير	الترتيب
ادارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية	2.58	0.4890	متوسطة	2
التمويل في المؤسسات الاقتصادية	2.83	0.4975	جدا كبيرة	1
الدرجة الكلية	2.7035	0.49325	كبيرة	-

المصدر: من إعداد الطالبين

يتضح لنا من الجدول السابق أن المجال رقم (01) "مجال التمويل في المؤسسات الاقتصادية" قد احتل الترتيب الأول بمتوسط حسابي (2.9125)، بانحراف معياري (0.4975)، وهو يعبر عن درجة تقدير كبيرة جدا ، بينما احتل

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

المجال رقم (01) "إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية" الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (2.7545)، بإنحراف معياري (0.4890)، هو يعبر عن درجة تقدير كبيرة وجاء ويلاحظ أن جميع هذه النسب تقع ضمن المستوى كبير و كبير جدا كما نجد الإنحراف المعياري لمجالين (1-2) أقل من الواحد الصحيح، وهذا يشير إلى تجانس اجابات العمال عن تلك الفقرات التابعة للإستبيان. كما تم حساب متوسط الحسابي والإنحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات الدراسات حيث كانت على النحو الآتي:

المجال الأول : إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية

تم استخراج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري من أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07) يبين المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لتقديرات العمال لفقرات المجال الأول

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	درجة التقويم
1	يندرج ضمن الهيكل التنظيمي لمؤسستكم مصلحة خاصة تهتم بمخاطر المالية	9753.2	0.736	7	كبيرة جدا
2	تندرج وظيفة إدارة المخاطر المالية ضمن إحدى المصالح بمؤسستكم	5660.2	0.755	5	كبيرة جدا
3	تمتلك مؤسستكم كفاءات بشرية كافية متخصصة في ادارة المخاطر المالية	2.6612	0.538	4	كبيرة جدا
4	تحوز مؤسستكم على بنك معلومات يعتمد عليه في إدارة المخاطر المالية	2.0952	0.389	11	قليلة جدا
5	مخصصات المالية الإدارة المخاطر المالية في مؤسستكم تكفي لاحتواء المخاطر في حالة وقوعها	2.4002	0.514	8	قليلة
6	تقوم مؤسستكم بتكوين موظفيها من أجمل التعامل مع المخاطر في حالة وقوعها	48302.	0.498	10	كبيرة جدا
7	تتعاقد مؤسستكم مع مؤسسات أخرى مختصة في التعامل مع المخاطر المالية وإدارتها	2.5002	0.544	8	قليلة
8	تواجه مؤسستكم مخاطر تخص عدم التحكم الجيد في تقنيات المحاسبة	02552.	0.514	6	كبيرة جدا

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

9	تواجه مؤسساتكم مخاطر متعلقة بالسيولة	2.950	0.544	1	كبيرة جدا
10	تواجه مؤسساتكم مخاطر متعلقة بالسوق	2.931	0.514	3	كبيرة جدا
11	تواجه مؤسساتكم مخاطر ناتجة عن التضخم	2.941	0.490	2	لييرة جدا

المصدر: من إعداد الطالبين

يتضح لنا من الجدول السابق ان الفقرة رقم (09) والتي نصت على تواجه مؤسساتكم مخاطر متعلقة بالسيولة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.95 والانحراف المعياري 0.54 بينما حلت الفقرة رقم (4) والتي نصت على تحوز مؤسساتكم على بنك معلومات يعتمد عليه في إدارة المخاطر المالية المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 2.09 والانحراف المعياري 0.38 ولقد جاءت تقديرات على جميع الفقرات بتقدير درجة قليلة باستثناء الفقرات (9) و(10) و(11) والتي جاءت بدرجة كبيرة جدا كما نجد الانحراف المعياري لفقرات مجال إدارة المخاطر الاقتصادية أقل من الواحد الصحيح وهذا يشير إلى تجانس إجابات العمال عن تلك الفقرات التابعة لاستبيان.

المجال الثاني: التمويل في المؤسسات الاقتصادية

الجدول رقم (08) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات العمال لفقرات المجال الثاني.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقويم
1	يحتل التمويل أهمية بالغة بالنسبة لمؤسستكم	842.85	0.442	4	كبيرة جدا
2	يتم تحديد الهيكل المالي للمؤسسة من خلال النوع الذي له صلة بالمزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل	102.70	0.483	8	كبيرة جدا
3	يتم تحديد الهيكل المالي للمؤسسة من خلال النوع الذي يتركز على المفاضلة بين القروض القصيرة وطويلة الأجل	2.7301	0.499	7	كبيرة جدا
4	تواجه المؤسسات أثناء عملية التمويل لمشاريعها الاستثمارية إلى عدة مخاطر تكون سببا في توقفها أو تعطيلها أو سبب في زيادة تكاليف الانجاز	72.80	0.485	6	كبيرة جدا
5	تعتمد مؤسستكم على مصادر التمويل الداخلي	672.81	0.561	5	كبيرة جدا
6	تعتمد مؤسستكم على مصادر التمويل الخارجي	892.95	0.496	1	كبيرة جدا
7	التمويل الذاتي يساهم في تنمية الوسائل المالية للمؤسسة	152.93	0.479	2	كبيرة جدا
8	يرتبط التمويل قصير الأجل بتمويل احتياجات المشروع الموسمية أو الاحتياجات المؤقتة من الأموال لتسيير الفعاليات والأنشطة التجارية للمشروع	412.90	0.576	3	كبيرة جدا

المصدر: من إعداد الطالبين

يتضح لنا من الجدول السابق إن الفقرة رقم (06) والتي نصت على تعتمد مؤسستكم على مصادر التمويل الخارجي المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.95 والانحراف المعياري 0.49 بينما حلت الفقرة رقم (2) والتي نصت على يتم تحديد الهيكل المالي للمؤسسة من خلال النوع الذي له صلة بالمزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 2.70 والانحراف المعياري 0.48 ولقد جاءت تقديرات على جميع الفقرات بتقدير درجة

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

كبيرة كما نجد الانحراف المعياري لفقرات مجال التمويل في المؤسسات الاقتصادية أقل من الواحد الصحيح وهذا يشير إلى تجانس إجابات العمال عن تلك الفقرات التابعة لاستبيان.

المطلب الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

نصت الفرضية الثانية على ما يلي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات تقديرات العمال تعزى إلى متغير المؤهل العلمي".

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارت للفروق في تقديرات العمال الحاصلين على مستوى ثانوي والعمال الحاصلين على مستوى جامعي.

المجالات	ثانوي ن=6	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	جامعي ن=24		ت	مستوى الدلالة	اتجاهات الفروق لصالح	
				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			ثانوي	جامعي
إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية	2.80	0.241	2.95	0.415	10.335	دال	/	جامعي	جامعي
التمويل في المؤسسات الاقتصادية	2.75	0.281	2.92	0.406	9.350	دال	/	جامعي	جامعي

المصدر: من إعداد الطالبين

من خلال الجدول نلاحظ وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة البحث فيما يخص إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية كانت قيمة (ت) المحسوبة (10.335)، وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولة وكانت هذه الفروق لصالح العمال الحاصلين على مستوى الجامعي ويرجع الباحث ذلك إلى كون عمال مستوى الجامعي يدركون أهمية المخاطر في المؤسسات الاقتصادية إلى جانب تلقيهم تكوين عالي في الجانب أكاديمي ولقد أتفقت هاته الدراسة مع دراسة.

و الجدولين رقم (09) (10) يوضحان النتائج التفصيلية.

جدول رقم (09) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ت) للفروق (ثانوي، جامعي) على مجال الأول.

المجالات	ثانوي ن=6		جامعي ن=24		ت	مستوى الدلالة	اتجاهات الفروق لصالح	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			ثانوي	جامعي
يندرج ضمن الهيكل التنظيمي لمؤسستكم مصلحة خاصة تهتم بمخاطر المالية	2.10	0.540	2.30	0.544	10.18	دال	/	جامعي
تندرج وظيفة إدارة المخاطر المالية ضمن إحدى المصالح بمؤسستكم	2.30	0.630	2.40	0.545	13.30	دال	/	جامعي
تمتلك مؤسستكم كفاءات بشرية كافية متخصصة في ادارة المخاطر المالية	2.20	0.244	2.32	0.145	12.25	دال	/	جامعي
تحوز مؤسستكم على بنك معلومات يعتمد عليه في إدارة المخاطر المالية	2.20	0.444	2.45	0.123	12.40	دال	/	جامعي
المخصصات المالية لإدارة المخاطر المالية في مؤسستكم تكفي لاحتواء المخاطر في حالة وقوعها	2.20	0.300	2.60	0.147	12.14	دال	/	جامعي
تقوم مؤسستكم بتكوين موظفيها من أجمل التعامل مع المخاطر في حالة وقوعها	2.15	0.254	2.65	0.123	13.47	دال	/	جامعي
تتعاقد مؤسستكم مع مؤسسات أخرى مختصة في	2.15	0.266	2.40	0.147	14.25	دال	/	جامعي

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

								التعامل مع المخاطر المالية وإدارتها
جامعي	/	دال	12.25	0.125	2.66	0.885	2.45	تواجه مؤسساتكم مخاطر تخص عدم التحكم الجيد في تقنيات المحاسبة
جامعي	/	دال	14.54	0.123	2.47	0.474	2.17	تواجه مؤسساتكم مخاطر متعلقة بالسيولة
جامعي	/	دال	12.45	0.147	2.47	0.444	2.25	تواجه مؤسساتكم مخاطر متعلقة بالسوق
جامعي	/	دال	11.25	0.125	2.35	0.444	2.16	تواجه مؤسساتكم مخاطر ناتجة عن التضخم

المصدر: من إعداد الطالبين

جدول رقم (10) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ت) للفروق (ثانوي، جامعي) على مجال الثاني.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

اتجاهات الفروق		مستوى الدلالة	ت	جامعي ن = 24		ثانوي ن = 6		المجالات
				الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
جامعي	/	دال	9.123	0.147	2.25	0.545	2.20	يحتل التمويل أهمية بالغة بالنسبة لمؤسستكم
جامعي	/	دال	10.456	0.123	2.46	0.564	2.14	يتم تحديد الهيكل المالي للمؤسسة من خلال النوع الذي له صلة بالمزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل
جامعي	/	دال	11.987	0.145	2.29	0.582	2.17	يتم تحديد الهيكل المالي للمؤسسة من خلال النوع الذي يتركز على المفاضلة بين القروض القصيرة وطويلة الأجل
جامعي	/	دال	14.159	0.258	2.87	0.145	2.40	تواجه المؤسسات أثناء عملية التمويل لمشاريعها الاستثمارية إلى عدة مخاطر تكون سببا في توقفها أو

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

								تعطيلها أو سبب في زيادة تكاليف الانجاز
جامعي	/	دال	14.321	0.123	2.45	0.258	2.30	تعتمد مؤسساتكم على مصادر التمويل الداخلى
جامعي	/	دال	14.587	0.357	2.30	0.587	2.10	تعتمد مؤسساتكم على مصادر التمويل الخارجى
جامعي	/	دال	9.475	0.159	2.74	0.214	2.26	التمويل الذاتى يساهم في تنمية الوسائل المالية للمؤسسة
جامعي	/	دال	8.654	0.258	2.65	0.235	2.40	يرتبط التمويل قصير الأجل بتمويل احتياجات المشروع الموسمية أو الاحتياجات المؤقتة من الأموال لتسيير الفعاليات و الأنشطة التجارية للمشروع

المصدر: من إعداد الطالبين

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

ثالثاً: عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

نصت الفرضية الثالثة على ما يلي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين متوسطات تقديرات العمال تعزى إلى متغير سنوات الخدمة.

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارت للفروق في

تقديرات العمال الحاصلين على خبرة أقل من 10 سنوات و من 10 الى 15 سنة

جدول رقم (11) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ت) للفروق (أقل من 10 سنوات، 10 الى

15 سنة) على مجالات الدراسة.

اتجاهات الفروق لصالح		مستوى الدلالة	ت	من 10 الى 15 سنة ن 8=		أقل من 10 سنوات ن=22		المجالات
				الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
من 10 الى 15 سنة	أقل من 10 سنوات							
من 10 الى 15 سنة	/	دال	10.335	0.415	2.50	0.241	2.70	ادارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية
من 10 الى 15 سنة	/	دال	9.235	0.406	2.75	0.281	2.850	التمويل في المؤسسات الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبين

من خلال الجدول نلاحظ وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة البحث فيما يخص إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية كانت قيمة (ت) المحسوبة (10.335)، وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولة وكانت هذه الفروق لصالح العمال أصحاب الخبرة من 10 الى 15 سنة ويرجع الباحث ذلك الى كون الخبرة الكبيرة التي يتمتع بها هؤلاء في الإدارة والتسيير نتيجة الخبرة المتراكمة طوال عدة سنوات ناهيك عن التكوين المستمر الذي يتلقونه بشكل دوري. وتتفق نتيجة هاته الدراسة مع دراسة الطالبة بن موسى سماح من خلال دراسة مدى تطبيق إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية والتمويلية.

و الجدولين رقم () () يوضحان النتائج التفصيلية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

جدول رقم (12) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ت) للفروق (أقل من 10 سنوات، من 10 إلى 15 سنة) على مجال الأول.

اتجاهات الفروق لصالح		مستوى الدلالة	ت	من 10 إلى 15 سنة ن=8		أقل من 10 سنوات ن=22		المجالات
				الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
من 10 إلى 15 سنة	أقل من 10 سنوات							
من 10 إلى 15 سنة	/	دال	10.25	0.265	2.40	0.451	2.25	يندرج ضمن الهيكل التنظيمي لمؤسستكم مصلحة خاصة تهتم بمخاطر المالية
من 10 إلى 15 سنة	/	دال	11.268	0.147	2.65	0.589	2.40	تندرج وظيفة إدارة المخاطر المالية ضمن إحدى المصالح بمؤسستكم
من 10 إلى 15 سنة	/	دال	9.234	0.256	2.47	0.147	2.30	تمتلك مؤسستكم كفاءات بشرية كافية متخصصة في إدارة المخاطر المالية
من 10 إلى 15 سنة	/	دال	14.235	0.147	2.65	0.125	2.24	تحوز مؤسستكم على بنك معلومات يعتمد عليه في إدارة المخاطر المالية
من 10 إلى 15 سنة	/	دال	12.15	0.125	2.78	0.145	2.15	مخصصات المالية الإدارة المخاطر المالية في مؤسستكم تكفي لاحتواء المخاطر في حالة وقوعها

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تقوم مؤسستكم بتكوين موظفيها من أجمل التعامل مع المخاطر في حالة وقوعها	2.78	0.145	2.47	0.247	14.25	دال	/	من 10 الى 15 سنة
تتعاهد مؤسستكم مع مؤسسات أخرى مختصة في التعامل مع المخاطر المالية وإدارتها	2.12	0.1234	2.78	0.258	12.36	دال	/	من 10 الى 15 سنة
تواجه مؤسستكم مخاطر تخص عدم التحكم الجيد في تقنيات المحاسبة	2.40	0.158	2.78	0.157	12.32	دال	/	من 10 الى 15 سنة
تواجه مؤسستكم مخاطر متعلقة بالسيولة	2.54	0.789	2.68	0.125	11.23	دال	/	من 10 الى 15 سنة
تواجه مؤسستكم مخاطر متعلقة بالسوق	2.40	0.147	2.65	0.236	14.88	دال	/	من 10 الى 15 سنة
تواجه مؤسستكم مخاطر ناتجة عن التضخم	2.20	0.236	2.49	0.159	12.35	دال	/	من 10 الى 15 سنة

المصدر: من إعداد الطالبين

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

جدول رقم (13) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ت) للفروق (أقل من 10 سنوات، من 10 إلى 15 سنة) على مجال الثاني.

اتجاهات الفروق لصالح		مستوى الدلالة	ت	من 10 الى 15 سنة ن=8		أقل من 10 سنوات ن=22		المجالات
				الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
من 10 الى 15 سنة	أقل من 10 سنوات							
من 10 الى 15 سنة	/	دال	10.26	0.123	2.45	0.145	2.30	يندرج ضمن الهيكل التنظيمي لمؤسستكم مصلحة خاصة تهتم بمخاطر المالية
من 10 الى 15 سنة	/	دال	10.54	0.147	2.60	0.123	2.20	تندرج وظيفة إدارة المخاطر المالية ضمن إحدى المصالح بمؤسستكم
من 10 الى 15 سنة	/	دال	10.98	0.369	2.68	0.159	2.35	تمتلك مؤسستكم كفاءات بشرية كافية متخصصة في ادارة المخاطر المالية
من 10 الى 15 سنة	/	دال	10.987	0.147	2.47	0.147	2.18	تحوز مؤسستكم على بنك معلومات يعتمد عليه في إدارة المخاطر المالية
من 10 الى 15 سنة	/	دال	9.147	0.159	2.89	0.369	2.23	مخصصات المالية الإدارة المخاطر المالية في مؤسستكم تكفى لاحتواء المخاطر في حالة وقوعها
من 10 الى 15 سنة	/	دال	7.23	0.125	2.15	0.147	2.47	تقوم مؤسستكم بتكوين موظفيها من أجمل التعامل

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

سنة								مع المخاطر في حالة وقوعها
من 10 الى 15 سنة	/	دال	8.12	0.123	2.78	0.269	2.15	تتعاقد مؤسساتكم مع مؤسسات أخرى مختصة في التعامل مع المخاطر المالية وإدارتها
من 10 الى 15 سنة	/	دال	7.45	0.1236	2.80	0.147	2.16	تواجه مؤسساتكم مخاطر تخص عدم التحكم الجيد في تقنيات المحاسبة
من 10 الى 15 سنة	/	دال	7.12	0.147	2.45	0.147	2.15	تواجه مؤسساتكم مخاطر متعلقة بالسيولة
من 10 الى 15 سنة	/	دال	10.56	0.159	2.30	0.126	2.20	تواجه مؤسساتكم مخاطر متعلقة بالسوق
من 10 الى 15 سنة	ثانوي	دال	11.44	0.123	2.79	0.158	2.16	تواجه مؤسساتكم مخاطر ناجمة عن التضخم

المصدر: من إعداد الطالبين

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل التطبيقي قمنا بالدراسة الميدانية وذلك بتحليل الإستبيانات الموزعة فقمنا أولاً بتحديد صلاحيتها من خلال عرض وتحليل أداة الدراسة واختبار صلاحيتها ابتداء من صلاحية مجتمع الدراسة باختبار صلاحية عينة الدراسة، ثم قمنا بالتحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة من خلال استكشاف اعتدالية التوزيع، وكذا التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة، ثم في الأخير قمنا باختبار صحة الفروض وهذا بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية spss.

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة استعراض مفاهيم وأساسيات المخاطر المالية وإدارتها، وكذا أنواع المخاطر المالية التي يمكن أن تواجه المؤسسات الاقتصادية والتمويلية، وأيضا الاستراتيجيات والأدوات المتاحة أمامها للتعامل مع هذه المخاطر. كما تضمنت الدراسة جانب تطبيقي تمثل في دراسة ميدانية دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولانية ANADE فرع إليزي -

كما أن تحقيق المؤسسة لأهدافها يتطلب دراسات معمقة وتقنيات متطورة لمواجهة التطورات الاقتصادية وهذا كله يتمحور حول الإدارة المالية، ومدى كفاءتها في اختيار مصادر التمويل المناسبة وبهذا فالإدارة المالية أصبحت تحتل مكانة مرموقة في إدارة المؤسسات.

❖ نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

- تختلف المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية والتمويلية المدروسة خاصة: مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر صعوبة تحصيل الديون...
- للمؤسسة عدة مصادر متاحة لتمويل نشاطاتها تختلف من نوع لآخر، وكل نوع يتميز بخصائص تميزه عن غيره وتجعله يتصدر الأولوية في استعماله.
- تفتقد المؤسسات المدروسة لبعض المفاتيح الإستراتيجية لإدارة مخاطر فعالة على غرار عدم توفر مصلحة خاصة بإدارة المخاطر ببعضها، وهو ما يؤثر سلبا على التحكم في إدارة المخاطر بالمؤسسة رغم قيامها بالعديد من إجراءاتها.
- تتنوع الأدوات التي تستخدمها المؤسسة للتحوط من المخاطر المالية خاصة: التأمين، اللجوء إلى تسهيلات الصندوق والتخفيضات في أسعار المخزونات للحصول على السيولة اللازمة، واختيار هذه الأدوات مرتبط أساسا بالوضعية المالية للمؤسسة من جهة وللمحيط الذي تنشط فيه المؤسسة من جهة أخرى.

❖ أفاق الدراسة:

إن موضوع إدارة المخاطر وطرق التمويل في المؤسسة الاقتصادية موضوع متشابك وكان من الصعب الإلمام بمختلف جوانبه، ولفتح المجال أمام بحوث ودراسات مستقبلية يمكن طرح بعض الأسئلة لتكون نقطة بداية لمن يبحث في هذا الموضوع كما يلي:

- ✓ هل تطبق المؤسسات الاقتصادية والتمويلية في الجزائر إدارة المخاطر المالية؟
- ✓ ما الأدوات التحوطية الأكثر استخداما من طرف المؤسسة الاقتصادية والتمويلية في الجزائر؟
- ✓ ما الاستراتيجيات المتبعة في إدارة المخاطر المالية من طرف المؤسسة الاقتصادية والتمويلية في الجزائر؟

قائمة

المصادر والمراجع

• المصادر باللغة العربية:

الكتب العربية

- سيد الهواري . (1976). الإدارة المالية: منهج اتخاذ القرارات . القاهرة: مكتبة عين شمس .
- شرف الدين خليل. (بدون). الأحصاء الوصفي. شبكة الأبحاث والدراسات التقليدية.
- بن ساسي، قريشي . (2011). التفسير المالي و(الإدارة المالية) دروس وتطبيقات. عمان - الأردن: دار وائل للنشر.
- فهمي مصطفى الشيخ . (2008). التحليل المالي . رام الله - فلسطين.
- قاسم نايف علوان. (2009). الاستثمار بين النظرية والتطبيق . الأردن : دار الثقافة للنشر.
- منير ابراهيم، هندي. (1999). أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية. الاسكندرية: منشأة المعارف .
- محمد صالح الحناوي.. (1999). الإدارة المالية والتمويل. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- محمد عثمان إسماعيل. (1995). التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال. دار النهضة العربية: مصر.
- هيثم صاحب عجم، علي محمد سعود. (2002). التمويل الدولي. عمان: دار الكندي.
- عبد الباسط وفاء،. (2001). مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة . دار النهضة العربية: دار النهضة العربية.
- عدنان هاشم رحيم السامرائي . (1997). الإدارة المالية منهج تحليلي شامل. ليبيا : الجامعة المفتوحة.
- مبارك لسلوس الجزائر. (، 2004). التفسير المالي. الساحة المركزية، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية.
- جمال الدين العويسان. (2000). العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية. الجزائر: دار هومة.
- خليل عبد القادر. (2006-2007). محاضرات في الاقتصاد البنكي. الجزائر: المركز الجامعي بالمدية.
- عبد الغفار حنفي. (1992). الإدارة المالية المعاصرة. الإسكندرية، مصر: المكتب العربي الحديث.
- فردويستون، يوجين براجام،. (2003). التمويل الإداري. الرياض، السعودية: دار المريخ للنشر.
- كينجو عبود كينجو ، ابراهيم وهي . (1999). الإدارة المالية. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

– بدر سالم عيسى، عماد غضاب عيانية. (2007). مبادئ الإحصاء الوصفي والاستدلالي. الأردن : دار النصر للنشر والتوزيع .

– طارق عبد العالي حماد . (2007). أثر إدارة المخاطر. الاسكندرية: الدار الجامعية.

البحوث الجامعية

– عبدلي لطيفة. (2006). دور ومكانة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة الأسمنت و مشتقاتها .
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

– نسيم بروال. (2011). استراتيجية ادارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية رسالة ماجستير. أم البواقي ،
الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي .

– مشروم نوال. (2009). إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر . رسالة ماجستير،
جامعة عنابة : الجزائر.

– براق محمد. (2012). بورصة القيم المتداولة ودورها في تحقيق التنمية. مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في
العلوم الاقتصادية، الجزائر.

المجلات العلمية

– حدة فرحات ، عمر فاروق . (2011). ادارة المخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحي البنوك التجارية. مجلة الباحث في
العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة ورقلة .

– فاطمة بوهالي . (2012). ادارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة عدد من المؤسسات
الاقتصادية الجزائرية). مجلة الحقوق والعلوم الانسانية .

– لياس بن ساسي، . (17-18 مارس ، 2017). H. لنمو ومفهوم خلق القيمة كمؤشر لأداء المالي والاستراتيجي
للمؤسسة حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب بحاسي مسعو. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية .

– مداني بلغيث، عبد الله ابراهيمي. (2004). تسيير الخطر في المؤسسة. مجلة/الباحث .

التظاهرات العلمية

- أبوصلاح عبد الكريم، مصطفى أبوصلاح، نصر عبد الكريم . (2007). المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل . المؤتمر العلمي الخامس . الأردن.
- عصماني عبد القادر. (2009). أهمية بناء أنظمة المخاطر لمواجهة أزمات في المؤسسات المالية . ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية العالمية . سطيف : جامعة فرحات عباس .
- يوسف قريشي، إلياس بن ساسي. (18 - 17 أفريل، 2006). خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. جامعة الشلف .

• المصادر باللغة الفرنسية:

الكتب:

- Abdellah Boughaba. (1990). Comptabilité Générale. OPU, Alger.
- noitidE ,siraP .serporP sdnoF-isauQ te serporP xuatipaC .(1996) .12-10 P ,1996 , ,eilahtaN seugruoM .acimonocE
- . ecnanif fo lanruof .stbeD dna ytiue neewteb esiohc ehT .(1982 ,hsraM) .hsraM.P
- ecnarF .seriacnaB seuqinhceTed sepicnirP .(1998) .ednalO .R ,tenreB .euL
- Robert le Duff ,1999, P 116. (1996). Encyclopédie de la Gestion et du Management. Paris.
- Scott, Bankruptcy : ,32, , , P55. (1982, Marsh). secured Debt, and optional capital structure. *journal of finance* .
- jica. (2014). *gestion du risque financier et d'investissement. jica rapport annuel*.

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ امود بن مختار -إليزي -
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص: محاسبة وجباية

إستبيان الدراسة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تعد الاستبانة التي بين أيديكم إحدى أدوات الدراسة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في المحاسبة والجباية من جامعة إليزي، الموسومة بعنوان: " إدارة المخاطر وطرق التمويل في المؤسسات الاقتصادية- دراسة حالة وكالة المقاولاتية – فرع إليزي".

مساهمتمكم هي محل شكر وتقدير واحترام للجهد الذي تبذلوه، لأن تفضلكم بالإجابة المناسبة يسهم في الحصول على نتائج واقعية وحقيقية بما يعزز تحقيق أهداف الدراسة علما أن الإجابة تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

يرجى عدم ترك أي سؤال دون إجابة لأن ذلك يعني عدم صلاحية الاستمارة للتحليل.

(هذا الاستبيان موجه حصرا لموظفي الإدارة في المؤسسات الاقتصادية والتمويلية)

المشرف: مسعودي علي

الطالب: ناصر ناصر

الطالب: عبد الليلة بكار /

يرجى وضع علامة X أمام الخيار المناسب

المحور الأول: البيانات الشخصية

1-المؤهل العلمي

☐

دراسات عليا

☐

جامعي

☐

ثانوي او ما قبله

2-سنوات الخدمة

☐

أكثر من 15 سنوات

☐

من 10 الى 15سنوات

☐

اقل من 10 سنوات

المحور الثاني: ادارة المخاطر فى المؤسسات الاقتصادية

	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يندرج ضمن الهيكل التنظيمي لمؤسستكم مصلحة خاصة تهتم بإدارة المخاطر المالية					
2	تندرج وظيفة إدارة المخاطر المالية ضمن إحدى المصالح بمؤسستكم					
3	تفتلك مؤسستكم كفاءات بشرية كافية متخصصة في إدارة المخاطر المالية					
4	حوز مؤسستكم على بنك معلومات يعتمد عليه في إدارة المخاطر المالية					
5	مخصصات المالية لإدارة المخاطر المالية في مؤسستكم تكفي لاحتواء المخاطر في حالة وقوعها					
6	قوم مؤسستكم بتكوين موظفيها من أجل التعامل مع المخاطر المالية المختلفة					
7	تعاهد مؤسستكم مع مؤسسات أخرى مختصة في التعامل مع المخاطر المالية وإدارتها					
8	تواجه مؤسستكم مخاطر تخص عدم التحكم الجيد في التقنيات المحاسبية					
9	تواجه مؤسستكم مخاطر متعلقة بالسيولة					
10	تواجه مؤسستكم مخاطر متعلقة بالسوق					
11	تواجه مؤسستكم مخاطر ناتجة عن التضخم					

المحور الثالث: التمويل في المؤسسات الاقتصادية

	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يحتل التمويل أهمية بالغة بالنسبة لمؤسساتكم					
2	يتم تحديد الهيكل المالي للمؤسسة من خلال النوع الذي له صلة بالمزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل					
3	يتم تحديد الهيكل المالي للمؤسسة من خلال النوع الذي يركز على المفاضلة بين القروض القصيرة والطويلة الأجل					
4	تواجه المؤسسات أثناء عملية التمويل لمشاريعها الإستثمارية إلى عدة مخاطر تكون سببا في توقيفها أو تعطيلها أو سببا في زيادة تكاليف الإنجاز.					
5	تعتمد مؤسساتكم على مصادر التمويل الداخلي					
6	تعتمد مؤسساتكم على مصادر التمويل الخارجي					
7	التمويل الذاتي يساهم في تنمية الوسائل المالية للمؤسسة					
8	يرتبط التمويل قصير الأجل بتمويل احتياجات المشروع الموسمية أو الإحتياجات المؤقتة من الأموال لتسيير الفعاليات و الأنشطة التجارية للمشروع					

شكرا جزيلاً على تعاونكم

الملحق رقم 02: مخرجات spss

إستجابات العمال حول المحور الأول

Statistiques

	N		Moyenne	Ecart type
	Valide	Manquant		
a1	30	0	2,5312	,73612
a2	30	0	2,6056	,75582
a3	30	0	2,6612	,53899
a4	30	0	2,0952	,38985
a5	30	0	2,4002	,38910
a6	30	0	2,3048	,49837
a7	30	0	2,5002	,54474
a8	30	0	2,5502	,51484
a9	30	0	2,9542	,54410
a10	30	0	2,9318	,51471
a11	30	0	2,9416	,49052

إستجابات العمال حول عبارات المحور الثاني

Statistiques

	N		Moyenne	Ecart type
	Valide	Manquant		
a1	30	0	2,8584	,44209
a2	30	0	2,7301	,49982
a3	30	0	2,7301	,49999
a4	30	0	2,8070	,48585
a5	30	0	2,8167	,56110
a6	30	0	2,9589	,49637
a7	30	0	2,9315	,47974
a8	30	0	2,9041	,57684

DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.

RELIABILITY

/VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10 a11 a12 a13 a14 a15 a16 a17 a18 a19

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

ثبات الاستبيان

/MODEL=ALPHA.

Fiabilité

**Récapitulatif de traitement des
observations**

		N	%
Observations	Valide	30	100,0
	Exclue a	0	,0
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur
toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,811	19

الفروق حسب متغير المؤهل العلمي

Statistiques de groupe

	بيداغوجية متغير عملية	N	Moyenne	Ecart type	T
ادارة المخاطر و المؤسسات الاقتصادية	ثانوي	6	2,80	,241	10.35
	جامعي	24	2,95	,415	
التمويل في المؤسسات الاقتصادية	ثانوي	6	2,75	,281	9.35
	جامعي	24	2,92	,406	

الفروق حسب متغير سنوات الخدمة

Statistiques de groupe

	بيداغوجية متغير عملية	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
ادارة المخاطر و المؤسسات الاقتصادية	أقل من 10 سنوات	22	2,50	,241	10.335
	من 10 الى 15 سنة	08	2,70	,415	
التمويل في المؤسسات الاقتصادية	أقل من 10 سنوات	22	2,75	,281	9.235
	من 10 الى 15 سنة	08	2,85	,406	

